

ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي

دراسة ميدانية في منطقة مكة المكرمة

د. خالد بن سليم الحربي

قسم العلوم الاجتماعية - كلية الآداب والفنون - جامعة حائل - المملكة العربية السعودية

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع عمالة الأطفال في المجتمع السعودي، والتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة؛ فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم سحب عينة عمدية مكونة من ٢٠٠ طفل وطفلة من العاملين في محافظتي مكة المكرمة وجدة، تم التوصل إليهم باستخدام تكنيك كرات الثلج، وخُصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: إن ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي ترتبط بشكل رئيس بالأطفال غير السعوديين من أبناء المقيمين ومخالفّي نظام الإقامة؛ حيث بلغت نسبتهم ٩٥% من إجمالي عينة الدراسة، وإن الفقر هو العامل الرئيس الذي يدفع الأطفال للانخراط المبكر في العمل، كما كشفت الدراسة عن تعرض الأطفال العاملين لمخاطر عديدة: جسدية ونفسية واجتماعية، وإن هنالك قابلية لانحرافهم، وإن هنالك قصوراً من الجهات الرقابية والحقوقية في معالجة هذه الظاهرة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الجهات الرقابة والأمنية والحقوقية للحد من تنامي هذه الظاهرة، ونشر الوعي والثقافة القانونية حول عمل الأطفال.

الكلمات المفتاحية: الأطفال - حقوق الطفل - عمالة الأطفال - الأطفال العاملون - تشغيل الأطفال.

مُقَدِّمَةٌ :

على الجانب الآخر، تشير تقديرات اليونسيف إلى أن هناك حوالي ١٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٤ عاماً في البلدان النامية، وحوالي ١٦% من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال (UNICEF, 2015). كذلك أكدت اليونسيف أن إساءة معاملة الأطفال تقع تحت مسمى أطفال في ظروف صعبة،

يُعَدُّ عمل الأطفال من التحديات الكبرى التي تواجه معظم دول العالم بشكل عام، والعاملين في الهيئات والمنظمات الحقوقية بوجه خاص؛ حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى أن ١٦٨ مليون طفل عامل في العالم خلال عام ٢٠٠٠م يعمل كثير منهم بدوام كامل، وفي ظروف بائسة وخطيرة غالباً.

وأكثر من نصفهم يعمل في بيئات خطيرة أو يعاني من الاستعباد وغيره من أشكال العمل الجبري، والأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تهريب المخدرات والدعارة، وكذلك التورط في النزاعات المسلحة.

ويشكل الأطفال العاملون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة ٨,٤% من الإجمالي العالمي حوالي ٩ مليون طفل عامل، تحاصرهم ظروف الفقر وانتشار البطالة وتدني جودة التعليم مما يؤدي إلى تسريحهم المبكر من المدرسة، ومعظم هؤلاء الأطفال يعملون في الزراعة، ونحو ٥٧% منهم في أعمال خطيرة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥: ١٨-١٩).

هذا البحث تم دعه من قبل عمادة البحث العلمي - جامعة حائل - المملكة العربية السعودية برقم: BA-1413

وترى أن الأطفال الذين يتعرضون لظروف تضرهم صحياً ونفسياً واجتماعياً وتغوق نموهم هي ظروف عمالة الأطفال (الباز، ١٩٩٤: ٢٠).

والمجتمع السعودي ليس بمنأى عن هذه الظاهرة؛ فقد بدأت تبرز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي بشكل لافت في العديد من المدن السعودية الكبرى؛ فهناك أطفال يعملون في

التسول والبيع، وآخرون يعملون في ورش السيارات والمصانع الصغيرة، وطفلات أخريات يعملن في المنازل، وقد أكدت بعض الدراسات العلمية على وجود هذه الظاهرة في المجتمع السعودي؛ حيث أشارت إلى وجود عصابات تقوم بتربيت الأطفال إلى المملكة العربية السعودية وتستغلهم في التسول، وفي القيام ببعض أعمال البيع الهامشية (راجع: الحربي، ٢٠١١، عشاري، ٢٠٠٦).

وتشير - كذلك - بعض الدراسات إلى وجود بعض الأسر السعودية الفقيرة التي ترى أن عمل الأطفال يمثل أحد الحلول لخروجهم من بعض المآزق الاقتصادية التي يعانون منها، وإن العامل الاقتصادي هو أبرز العوامل التي تدفع بالأطفال للعمل (من هذه الدراسات: اليوسف، ٢٠٠٢، آل ناجي، ٢٠٠٦، الرميح، ٢٠١١).

كما يتواجد على أرض المملكة العربية السعودية بحسب التقديرات الرسمية السعودية لعام ٢٠١٣م، عدد كبير من العمالة الوافدة وأسرهم، إذ يبلغ عددهم (٩،٧٢٣،٢١٤ نسمة) (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥: ٣٣-٣٦). إضافة إلى ما يزيد على مليون مخالف ومخالفة لنظام الإقامة والعمل يعيشون على أرض المملكة (الحربي، ٢٠١١: ١٤).

ومن هذا المنطلق؛ فمن المفترض نظرياً وجود من يقوم منهم بتشجيع واستغلال الأطفال كمصادر دخل إضافية لمساعدتهم اقتصادياً.

لهذا؛ تُعد ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي ظاهرة غير محددة المعالم، ويشوبها الغموض والتعقيد، وخصوصاً في ظل الغياب التام للإحصاءات الرسمية، أو الدراسات العلمية التي تكشف غموض هذه الظاهرة وتشخصها، وترسم المعالم الرئيسة لمعالجتها بطريقة علمية وموضوعية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تحاول سبر أغوار هذه الظاهرة والإسهام في تشخيصها واقتراح الحلول العلمية لمعالجتها.

ثانياً. مشكلة الدراسة وتساولاتها:

لقد أصبحت عمالة الأطفال من أكثر الظواهر الاجتماعية تفاقماً على جميع المستويات. ومن أبرز القضايا التي شغلت تفكير العديد من الباحثين والمفكرين الاجتماعيين؛ لما لها من أهمية وما يترتب عليها من آثار سلبية في شتى الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية باعتبار أن هذه الفئة قد ألزمتهم الحاجة وظروفهم الاقتصادية القاهرة على ترك مقاعد دراستهم وتكوينهم العلمي والجموع إلى العمل في مجالات عديدة وبطريقة غير قانونية؛ بغية توفير أدنى ضروريات الحياة من مأكّل وملبس وماوى (رزق الله، ٢٠١٥: ٨٥).

وعلى الرغم من الإجماع العالمي على أن تشغيل الأطفال يمثل شكلاً من أشكال الخروج على ما تواضعت عليه كل المجتمعات، وعلى الرغم من الاتفاق على الآثار السلبية التي تترتب على تشغيل الأطفال، إلا أن هذه الظاهرة مستمرة في معظم المجتمعات، غنياً وفقيرها. وعلى الرغم من وجود قوانين ومواثيق دولية موقع عليها تمتع هذا العمل إلا أن المشكلة ما تزال موجودة (محمد، ٢٠١٣: ٧-٨).

كما ينبغي الإشارة إلى أن الدول التي ينخفض فيها حجم عمالة الأطفال كـبعض دول الخليج، لا يعني انعدامها على الإطلاق؛ فقد تنعدم نسبة تشغيل الأطفال المواطنين، لكن يبقى شبح تشغيل أطفال الوافدين قائماً، فهناك الكثير من الوافدين يعتبرون وجودهم في مثل هذه الدول فرصة ثمينة لا تعوض، وبالتالي يجب عليهم أن يستغلوها إلى آخر درجات الاستغلال، ولو كان ذلك يعني حرمان أطفالهم من التعليم، ودفعهم إلى سوق العمالة، وربما سوق التسول والانحراف (الحري، ٢٠٠١: ٦١).

ومن هنا، فعالة الأطفال واقع لا يمكن تجاهله، وتمثل مشكلة مركبة وشائكة، تستحق أولوية خاصة في درجة الاهتمام بها، حيث تحتاج إلى تضافر الجهود وحشد الطاقات لتحقيق مواجحة شاملة وفعالة؛ لها بأبعادها المتعددة والمتنوعة، اقتصادية واجتماعية وقانونية وصحية ونفسية وتربوية... وذلك نظراً لما تنطوي عليه من مخاطر وأضرار تهدد مصالح المجتمع الأساسية وتوق مسيرة تقدمه (حافظ، ١٩٩٥: ٦٢٢).

ومن ثم تمثل عماله الأطفال ظاهرة عالمية خطيرة، وكذلك تمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمعات، فهي تمثل خطورة على الأطفال وعلى البنية الاجتماعية للمجتمعات التي يعملون بها، ويمكن أن تحدث هذه الظاهرة الكثير من الانعكاسات السلبية الخطيرة في المجتمع السعودي، وعلى الرغم من أن كافة المؤشرات تؤكد تنامي هذه الظاهرة في المجتمع السعودي، إلا أن الواقع الحالي لهذه الظاهرة يؤكد غياب الإحصاءات الرسمية، وقلة الجهود الرسمية والاجتماعية الهادفة لتشخيص هذه الظاهرة بشكل علمي ودقيق، ومحاولة مكافحتها أو تنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة السعودية.

كما أن الدراسات العلمية لهذه الظاهرة ما زالت بحسب "دراسة الرميح" تعتبر نادرة (الرميح، ٢٠١١: ١٧٧).

وعليه فإن ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي يعتبرها الغموض من حيث حجم هذه الظاهرة، وخصائص الأطفال العاملين، والجهود المبذولة لمكافحتها.

ومن هنا فإن ظاهرة عمالة الأطفال تمثل ظاهرة اجتماعية مركبة؛ تتطلب تحليلاً سوسيوولوجياً يسعى للكشف عن مدى كونها إفرازاً اجتماعياً ناتجاً عن خلل في طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وطبيعة العلاقات بين أنساق المجتمع

السعودي ذاته، أما أنها ظاهرة واعدة، بفعل عوامل الجذب التي يتحلى بها مجتمعنا العربي السعودي، وتساهم فيها بشكل كبير أعداد ونسب العمالة الخالفة لنظم الإقامة الرسمية.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإنه يمكننا أن نحدد مشكلة هذه الدراسة، في الكشف عن واقع ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي واقتراح الحلول العلمية والعملية لمواجهتها، وقد تم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما العوامل الرئيسة التي أدت إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي؟. ومن هذا التساؤل الرئيس تفرعت التساؤلات الآتية للدراسة:

- ١- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين في منطقة مكة المكرمة؟
- ٢- ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت لبروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي؟
- ٣- ما المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها الأطفال جراء ممارستهم للعمل؟
- ٤- ما الحلول العلمية والعملية التي من الممكن أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة؟

ثالثاً- أهمية الدراسة ومبرراتها

إن عماله الأطفال مشكلة عالمية خطيرة، وهي جديرة بالدراسة والفهم والتحليل، وخصوصاً أن هذه الممارسة تهدد مستقبل الأطفال الذين يمثلون مصدر الثروة الحقيقية للمجتمعات، وفي المجتمع السعودي كما اسلفنا تُعد هذه الظاهرة من الظواهر المعقدة، والتي يعترها الغموض من جوانب مختلفة، فالجهود المبذولة لمعالجتها ما زلت محدودة، والدراسات العلمية التي اهتمت بالظاهرة تعتبر نادرة.

وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من خطورة هذه الظاهرة وضرورة القيام بالبحث العلمي الرصين لها وتشخيصها بكل أبعادها بشكل علمي دقيق بحيث يمكن أن يسهم في معالجتها بوصفها ظاهرة اجتماعية غامضة وخطرة.

وتكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تُعد من الدراسات العلمية القليلة التي تحاول أن تقدم تفسيراً سوسولوجياً لظاهرة خطيرة على الطفولة والمجتمع، والتي من الممكن أن تسهم في تقديم إضافة علمية للتراث العلمي حول هذه الظاهرة.

وسيوحه هذا الاهتمام البحثي لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال والتي تُعد من المشكلات الإنسانية التي يعاني منها المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة، وما يزيد من خطورتها أنها أصبحت من المظاهر المألوفة في مجالات العمل والتي ظهرت في أشكال متعددة.

أما الأهمية التطبيقية؛ فتكمن في الكشف عن واقع ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي ومدى استفحالها من ناحية، وتقديم معلومات هامة للجهات المعنية بحماية حقوق الأطفال في المجتمع السعودي من ناحية أخرى، من شأنها أن تدعم هذه الجهود وتقودها لتحقيق النجاح.

رابعاً- أهداف الدراسة:

- ١- الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت لبروز ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي.
- ٢- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين في منطقة مكة المكرمة.
- ٣- الكشف عن المخاطر المتنوعة التي تحدث للأطفال جراء ممارستهم للعمل.
- ٤- اقتراح الحلول العلمية والعملية التي من الممكن أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة.

خامساً- مصطلحات الدراسة

(١) مفهوم العمل:

إن العمل بشكل عام من المواضيع المرتبطة عضوياً بالوجود الإنساني، لكن العمل يصبح مشكلة إذا قام به من هو غير مؤهل له جسمياً وعقلياً وانفعالياً ونفسياً؛ لأنه يشكل انتهاكاً لحرية الطفل وحقوقه الأساسية (النجار، جمال، ٢٠٠٣: ١٤-١٥).

وتؤكد وثيقة العمل الدولية أن تشغيل الأطفال واستغلالهم خلال العمل هو الصورة الأكثر شيوعاً للإساءة وإهمال الطفل في معظم أنحاء العالم (شحاتة، ٢٠١٠: ٢٥١٩) هذا؛ وعرف جورج فريدمان George Friedman العمل بأنه: "مجموعة نشاطات ذات هدف إجرائي يقوم به الإنسان بواسطة عقله ويده والأدوات أو الآلات وينفذها على المادة، وهذه النشاطات تسهم بدورها في تطويره" (فريدمان، نافيل، ١٩٨٥: ١٢).

وعرف كارل ماركس Karl Marx العمل بقوله: "العمل هو قبل كل شيء عقد قائم بين الإنسان والطبيعة حيث يلعب الإنسان ذاته تجاه الطبيعة دور إحدى القوى الطبيعية، فيطوع أعضائه بهدف دمج المواد وإعطائها شكلاً ذا منفعة لحياته" (نافيل، ١٩٨٥: ١٢).

ويُعرف أيضاً بأنه: "جملة النشاطات الفيزيائية والذهنية للإنسان لإنتاج المواد والخدمات، ويعرف العمل في الاقتصاد بأنه

يشمل كل الجهود التي يبذلها الأفراد سواء كانت يدوية أم جسدية أم ذهنية" (سوسان، ٢٠٠٣: ٩٤٧).

كما يعرف بأنه "النشاط المبذول من أجل أثر ضروري؛ سواءً أعلق ذلك بالإنتاج أو بالأجرة، أو "النشاط الذي يقوم به الإنسان سواءً كان فكري، أو عضلي... لإشباع حاجياته" (مسلم، ٢٠٠٧: ١٦).

من خلال ما سبق نجد أن العمل نشاط إنساني مرتبط بوجود الإنسان، ويرتبط به بقاء المجتمعات واستمرارها.

(٢) تعريف الطفل:

تمثل الطفولة على طريق البشرية أكثر مراحل الإنسانية سعادة في رحلة العمر الممتدة بالإنسان من المهد إلى اللحد (عبد العال، ١٩٩٧: ١). ومن ثم تمثل مرحلة الطفولة أهم مراحل التكوين والبناء الإنساني من الناحية الجسدية والنفسية (باطة، ٢٠١٣: ٣٦٥).

ومن هنا تعبر الطفولة عن ظاهرة عالمية تتكون تاريخياً وثقافياً (سليمان، ٢٠١١: ٦٢٦)، ومن هذا المنطلق، بدأ الاهتمام العالمي بحقوق الطفل منذ إعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في عام ١٩٥٧م حيث نص الإعلان على وجوب كفالة ووقاية الطفل من ضروب الإهلال والقسوة والاستغلال، وأن لا يتعرض للتجارة به بأي وسيلة من الوسائل، وأن لا يتم استخدامه قبل بلوغ سن مناسب، وأن لا يسمح له بتولي حرفة أو عمل يضر بصحته أو يعرقل تعليمه أو يضر بنموه البدني أو العقلي أو الأخلاقي، كما نصت اتفاقية حقوق الطفل والتي أصدرت عام ١٩٨٩م على ضرورة السعي لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح بأن يكون خطراً، أو يمثل إعاقة لتعليمه، أو ضرراً بصحته، أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، إضافة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ألزمت الدول الأعضاء باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل هذه الحماية، وبشكل خاص وضع حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل، ونظام ملائم لساعات العمل وظروفه، وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١: ٨).

وتنظر المعاجم اللغوية إلى الطفولة بمعنى المواليد والطفل المولود (العلي، ٢٠٠٥: ٢١٨). ويورد قاموس أكسفورد الحديث تعريفاً للطفل على أنه "الإنسان - ذكراً كان أو أنثى - الذي لم يكتمل نضجه بعد (قاموس أكسفورد الحديث، ٢٠٠٦: ١٢٦).

والطفل بحسب تعريف اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر (الحوالدة، ٢٠١٢: ٣٧١).

ومن هنا؛ تعرف الطفولة بأنها: المدة بين المرحلة الجنينية والبلوغ، حيث يعتمد فيها الطفل على والديه في المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة والترويح، وسواء كانت مرحلة الطفولة تنتهي بالبلوغ أو تنتهي بالنضج النفسي والاجتماعي والاقتصادي؛ فهي أخطر مراحل حياة الفرد؛ حيث يولد الطفل عاجزاً عن التفاعل المباشر مع البيئة المحيطة لسد حاجاته الأساسية مما يتطلب الاعتماد على والديه لتدبير شؤون معيشته (الدويبي، ١٩٨٨: ١١).

ولهذا يعرف "العمر" الطفولة بأنها فترة الحياة التي تبدأ منذ الميلاد إلى الرشد (العمر، ٢٠٠٦: ٥١). ولهذا، وفقاً للرؤية النفسية؛ فإن الطفولة مرحلة تمتد زمنياً من الميلاد وحتى قرب نهاية العقد الثاني من العمر، وهي المرحلة الأولى لتكوين ونمو الشخصية، وهي مرحلة للضبط والسيطرة والتوجيه التربوي للأطفال (عبد العزيز، ١٩٩٢: ٨).

هذا؛ وقد ظهر الاهتمام بالطفولة منذ العصور القديمة فقد أشار أرسطو الى ضرورة الاهتمام بالأطفال ورعايتهم بديناً ونفسياً واجتماعياً (الحشاب، ٢٠١٤: ١٠٨). وفي هذا الشأن حددت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، في مادتها الأولى، مفهوم الطفل، بأنه: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨: ١٩).

إجمالاً، يمكن تعريف الطفولة إجرائياً بأنها المرحلة الأولى من عمر الإنسان، وتبدأ منذ الولادة حتى سن البلوغ، ولها حاجاتها وسابها ومميزاتها وخصائصها التي تميزها عن المراحل العمرية الأخرى، والطفل في الدراسة الراهنة هو كل من تجاوز عمره السابعة ولم يكمل بعد عامه الثامن عشر.

(٣) مفهوم عمالة الأطفال:

تعددت التعريفات التي تناولت عمالة الأطفال بالتحليل، وذلك على حسب المحددات الفكرية والدراسات العلمية والإمبريقية، وكذلك الهيئات الدولية والمنظمات الخاصة المعنية بمكافحة عمالة الأطفال، حيث لوحظ وجود نقاط مشتركة حينا ومتباينة حينا آخر في العديد من هذه التعريفات (شهرزاد، ٢٠١٣: ١٤٧).

كذلك؛ يختلف مفهوم عمالة الأطفال من مجمع إلى آخر، وفقاً لاعتبارات متعددة كاختلاف الثقافات، والقوانين السائدة، وكذلك تختلف من دراسة إلى أخرى؛ نتيجة لاختلاف الهدف من هذه الدراسة، وما يزيد مشكلة عمل الأطفال صعوبة في رصدها

واستقصائها، اختلاف المفاهيم حول تعريف الطفل والطفولة وطبيعة عمل الأطفال (الشهاب، ٢٠٠٦: ٣).

ويعرفه (بدوي) في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: استخدام الأحداث في أعمال مختلفة قبل اكتمال نموهم مما يترتب على تشغيلهم في سن مبكرة في أعمال شاقة تعيق نموهم الجسدي وتحول دون حصولهم على تعليم أساسي (بدوي، ١٩٨٢: ٥٨).

وفي عام ٢٠٠٤م عرّفت منظمة العمل الدولية عمل الأطفال على أنه: "العمل الذي يحرم الطفل من طفولته وطموحه وكرامته، ويسبب ضرراً لنموه العقلي والجسدي"، وفي عام ٢٠٠٨م عادت نفس المنظمة فعرّفته على "أنه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأطفال دون سن الثانية عشرة" (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١: ٨).

كما يُعرّف بأنه عمل استغلالي أو خطير، يضر بصحة ونماء الطفل بدنياً ونفسياً واجتماعياً، ويحرمه من التعليم وفرص الحصول على الخدمات الأساسية الأخرى، ويتحول عمل الأطفال إلى عمالة أطفال، عندما يعمل الأطفال وهم صغار السن جداً، أو يعملون لساعات طويلة جداً، أو يعملون مقابل أجور زهيدة، أو يعملون في ظروف خطيرة، أو يعملون في ظل ظروف شبيهة بالرق (البناء، ٢٠٠٩: ٩٩). وهم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن (١٦) سنة، ويعملون في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، بعيداً عن الأسرة ومقابل أجر مادي (محافظة، ٢٠١١: ٣٩).

وتشير عمالة الأطفال إلى تشغيل وتوظيف الأطفال الذين لم يتم نضجهم بدنياً ونفسياً والذين تقع أعمارهم تحت السن القانونية المعترف بها، ولقد حدد قانون العمل في معظم الدول الحد الأدنى لسن العمل ما بين (١٤ - ١٨) وذلك وفقاً لطبيعة العمل والمعايير التي تتخذها الدولة لعمل الطفل.

ومن ثم، فإن مفهوم عمالة الأطفال مفهوم غامض، فهذا المفهوم لا يشمل كل ما يؤديه الأطفال تحت السن القانونية، فكثير من الأطفال يمارسون أعمالاً مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر تتناسب مع سنهم ومستوى نضجهم، وبذلك يتحملون المسؤولية ويكتسبون من خلالها المهارات، ويقدمون المساعدة في دخل أسرهم، وفي اقتصاد بلدانهم، لكن، وبشكل عام، فإن عمل الأطفال لا يشمل أنشطة مثل تقديم المساعدة بعد انتهاء الدراسة، والمساهمة في أعمال المنزل، ومن هنا عرّف عمل الأطفال "بأنه كل جهد فكري أو جسدي يبذره الطفل لقاء أجر أو بدون أجر، سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي ويعتبر ضاراً له، ويتم على المستوى العقلي والجسدي والاجتماعي والأخلاقي والمعنوي، والذي يعترض دارسته ويحرمه من فرص المواظبة على التعليم والدراسة، من خلال إجباره على ترك المدرسة قبل الأوان، أو أن يستلزم منه محاولة الجمع ما بين الدوام المدرسي والعمل

المكثف الطويل الساعات" (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠١١: ٣٠).

وهناك من يعرفه بأنه: مجموعة النشاطات الاقتصادية التي تفقد الطفل طفولته، وتؤثر على نموه النفسي والفيزيولوجي والاجتماعي كما تؤثر على تعليمه في حالة مزاولته التعليم فقد تعرضه للتسرب من المدرسة (حطاي، ٢٠١٥: ١٨٧).

كذلك يُقصد بعمالة الأطفال تشغيلهم في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية، بعيداً عن الإطار الأسري مقابل أجر مادي، وبهذه الصورة يحرم الطفل ويمنع في ذات الوقت من أن يعيش طفولته ويحظى بالتعليم الأساسي، ونتيجة لذلك يُعاقب نموه وتهدر طاقته، وتزداد خطورة عمله، عندما يتعرض كيانه وحياته لأعمال خطيرة لساعات طويلة (عبد الباسط، ١٩٩٥: ٣٦٣).

كما يُعرّف بأنه: كل جهد جسدي يقوم به الطفل ويؤثر على صحته الجسدية والنفسية والعقلية، ويتعارض مع تعليمه الأساسي، ويستفيد من ضعفه وعدم قدرته على الدفاع عن حقوقه، إذ يُستغل كعمالة رخيصة بديلة عن عمل الكبار، مما يُعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله ولا يساهم في تميتهم (نسيمة، ٢٠١٤: ٢٧٠).

وتتظر دراسات عديدة إلى الأطفال العاملين باعتبارهم الأطفال الذين لم يستوعبهم التعليم أو تسربوا منه في مراحل عمرية مبكرة واتجهوا إلى العمل دون سن العمل، بما فيه من مخاطر تهدد نموهم الجسدي والنفسية وتحرمهم من الارتقاء السوي الذي ينبني قدرتهم والنمو الطبيعي (محمود، ٢٠١٠: ٥٩١).

ويمكننا التمييز بين الأطفال العاملين Working Children وأطفال الشوارع Street Children فبالرغم من التشابه الواضح بين أطفال الشوارع والأطفال العاملين؛ فإن أولئك الأطفال، أطفال الشوارع والعاملين معاً، يتعرضون لمختلف أنواع المخاطر والاستغلال، إضافة لحرمان العديد منهم لمختلف ألوان الحماية والرعاية الاجتماعية، والأسرية، والنفسية مما يدفعهم للانحراف والوقوع في الكثير من أشكال السلوك الانحرافي (كالإدمان، على سبيل المثال) وغالباً ما يهيم هؤلاء الأطفال في المجتمع دون توجيه أو إرشاد ويفتقدون لإشباع حاجات الحب والعطف والحنان، لكن هناك بعض الاختلافات بين الفئتين، فالأطفال العاملون هم أطفال مرغوب فيهم من قبل أسرهم، حيث يساهمون في زيادة دخل الأسرة، وقد يشكلون مصدر الدخل الوحيد في بعض الأحيان، أما أطفال الشوارع فقد تم التخلي عنهم من قبل أسرهم، أو تركوا أسرهم بمفردهم واقطعت صلتهم بهم (Shahina, 2014; 78-80).

كذلك يجب التفريق بين العمل المأجور، المستقر والمنظم حسب التشريعات المعمول بها والعمل على شكل أنشطة متنوعة

وصيانة حقوق الطفل وحمايته من خلال سن القوانين واللائحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

فقد، جاءت أنظمة العمل والعمال السعودية لتؤكد على المحافظة على الأطفال وحمايتهم، حيث حظر نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم رقم (م/٢١) في ٦-٩-١٣٩٩هـ تشغيل الطفل الذي لم يتم ١٣ سنة من العمر (الشهراني، ٢٠١٠: ٦٨) وأكد النظام بمنع تشغيل الأطفال والنساء حماية لهم من الأعمال الخطرة، أو الضارة بالصحة، وبالنسبة للطفل فوق سن الثالثة عشرة حظرت المادة ١٦٠ من نظام العمل والعمال تشغيله في الأعمال الخطرة والصناعات الضارة كالألات في حالة دورانها بالطاقة والمناجم ومقاطع الأحجار وما شابه ذلك، وتقتضي المادة ١٦١ من نظام العمل والعمال بمنع تشغيل الطفل فوق سن الثالثة عشرة أثناء الليل، كما حددت المادة ١٦٢ عدد ساعات العمل له بحيث لا تزيد على ست ساعات باليوم الواحد، ولا يجوز تشغيله ساعات عمل إضافية حسب المادة ١٥٢ من النظام . كما اهتمت الدولة بالأسرة والطفولة من خلال نظام الضمان الاجتماعي حيث تقدم الدولة للأسر السعودية الدعم المادي الذي يكفل سد بعض الاحتياجات الضرورية للأسر .

٢- النظام الأساسي للحكم حيث أفرد النظام باباً كاملاً يركز على رعاية الدولة للأسرة والطفولة (الباب الثالث من النظام) حيث يؤكد حرص الدولة الرعاية الكاملة للنشء لأنها تعتبرهم كيان الدولة الذي تقوم عليه، وضمان مستقبلها الذي تسعى له، وتدعو الدولة لترابط الأسر وتكاملها لتحقيق الوحدة الاجتماعية وسعادة الأفراد .

٣- الانضمام إلى اتفاقيات دولية مثل مصادقة المملكة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية والمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، عبر الحدود الوطنية وكذلك تقوية تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع دول المصدر والعمور بهدف اتخاذ إجراءات أكثر فعالية؛ لمكافحة الاتجار بالأطفال مثل التعاون القائم مع حكومة اليمن، وصادقت حكومة المملكة على الاتفاقية رقم (١٣٨) الصادرة من منظمة العمل الدولية التي تعنى بالحد الأدنى لتشغيل الأطفال .

كما حرصت المملكة على حماية حقوق الأطفال ورعايتهم من خلال إنشائها للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي أنشأت في عام ١٤٢٥ هـ وهيئة حقوق الإنسان التي أسست في عام ١٤٢٨، كما أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من الأنظمة التي

ومثمة؛ حيث إن بعض الأطفال مستخدمين كأجورين ولا يفرق بينهم وبين الكبار إلا السن، وآخرون يشاركون في ترصص ماجور وآخرون يقضون عملاً حسب عدد المنتوجات لحساب الغير في بيوتهم، وآخرون يقومون بأعمال عائلية بدون أجر أو يقضون بعض الخدمات مقابل جزاء مختلف الأهمية (محمود، ١٩٩٨: ١٥-١٦).

وتعرف الدراسة إجرائياً عمل الأطفال بأنه: "النشاط الاقتصادي - التجاري أو الخدمي أو الصناعي أو الهامشي الذي يقوم به الطفل (ذكر أو أنثى) أقل من ١٨ سنة بعيداً عن المتابعة القانونية؛ بقصد الحصول على كسب مادي بشكل مستمر أو متقطع".

سادساً. الإطار النظري للدراسة :

(١) خلفية نظرية حول الاهتمام بالأطفال في المملكة العربية السعودية:

يشكل موضوع رعاية الأطفال وحمايتهم أحد أكثر الموضوعات اهتماماً من قيادة الدولة السعودية، لكونهم يمثلون حجر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة للإنسان السعودي، وتمكينه من الإسهام الفعال والبناء في عملية التنمية بكل أبعادها؛ لذلك أولت الدولة أهمية قصوى بكل ما يتعلق برعاية وحماية الطفولة وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وضمن مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، حيث بذلت جهوداً حثيثة في مجال تطوير التشريعات والسياسات والبرامج التي تعنى بتحقيق مصالح الأطفال وتعزيز قدرات الأسرة في تقديم أفضل رعاية وحماية لأطفالهم، وفي إطار ذلك حرصت المملكة العربية السعودية على توجيه عناية شاملة للأطفال المحرومين والمعرضين للمخاطر عبر سنّ الأنظمة والتشريعات، وتنفيذ خطط وبرامج الرعاية المناسبة؛ وذلك على المستويين الحكومي والأهلي، وفي مجال الأمن البيئي للطفل؛ حيث صدرت الكثير من الأنظمة واللوائح في هذا الشأن، وكذلك صادقت ووقعت حكومة المملكة العربية السعودية على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تستهدف حماية بيئة الطفل ووقايته من المخاطر.

وقد اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات والقوانين التي تراعي حقوق الطفل، يمكن عرض بعضاً منها فيما يأتي:

١- جاءت الشريعة الإسلامية مؤكدة على حفظ حقوق الأطفال. والمملكة العربية السعودية تستمد كافة قوانينها وأنظمتها وتشريعاتها من الشريعة الإسلامية السمحة، وعليها فإن حكومة المملكة العربية السعودية حرصت ومنذ عهد المؤسس رحمه الله على حفظ

تهدف لحماية حقوق الأطفال ورعايتها كان آخرها نظام الحماية من الإيذاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٤ بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٤ الموافق ١٤٣٦/٢/٣ على حياية كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره، تهدف إلى مواجحة الإيذاء- بكافة صوره - والإهمال التي قد يتعرض لها الطفل في البيئة المحيطة به، مؤكداً في ذلك على حقوق الطفل التي قررتا الشريعة الإسلامية، وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، ويؤكد النظام على اعتبار عدد من الأفعال بمثابة إيذاء أو إهمال بحق الطفل، ومن بينها التسبب في انقطاع تعليمه، وسوء معاملته، والتحرش به، وتعرضه للاستغلال، واستخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته، والتمييز ضده لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي، ويحظر النظام في الوقت نفسه إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف موجه للطفل؛ يخاطب غريزته أو يثيرها بما يزين له سلوكاً مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة.

(٢) النظريات المفسرة لعملية الأطفال:

١- النظرية البنائية الوظيفية:

تعدُّ النظرية البنائية الوظيفية من النظريات الكبرى المهمة في علم الاجتماع، وترجع تسمية النظرية إلى استخدامها لمفهومَي البناء والوظيفة في فهم المجتمع، وتحليله، ولذلك يجدر بنا الوقوف على هذين المفهومين الأساسيين، اللذين يعدان أساس النظرية: ويقصد بالبناء مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتباينة، التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فممة مجموعة أجزاء مرتبة، مشتقة في تشكيل الكل الاجتماعي، وتتحد بالأشخاص، والزمر والجماعات، وما ينتج عنها من علاقات، وفقاً لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل، وهو: البناء الاجتماعي (بن ردة الله، ٢٠١١: ٣٥٢)، هذا بالنسبة للبناء، أما الوظيفة كما ذكرها العلماء الوظيفيون هي الدور الذي يلعبه الجزء في الكل أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل؛ أي أن درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه كل نظام أو نسق في داخل البناء؛ فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزائه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتزع من نظام ما (إسماعيل، ١٩٨٢: ٢٤٠).

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه روبرت ميرتون Robert Merton حيث قال : إنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين (تياشيف، ١٩٧٨: ٢٣١).

ويعتبر بارسونز T. Parsons مفهوم الوظيفة أساسياً لفهم أي نسق من الأنساق الاجتماعية، فالوظيفة تمثل النتيجة المنطقية لمفهوم النسق؛ فهي توضح طبيعته وتعمل على تكيفه مع بيئته.

ورغم تعدد آراء العلماء حول مفهوم الوظيفة، إلا أنهم يجمعون فيما بينهم على بعض القضايا التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية للوظيفية في علم الاجتماع وقد حصر "فان دن برج" Van den Berg هذه المفاهيم في قضايا أساسية منها (شتا، ١٩٩٣: ٣٠٤-٣٠٥):

- النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقاً يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة .
- رغم أن التكامل لا يكون تاماً على الإطلاق إلا أن الأنساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الديناميكي.
- إن التوازن والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن يقوم داخل النسق.

- يحدث التغير بصفة تدريجية تلاحمية.

وبناء عليه، ووفقاً للمنظور الوظيفي؛ فتؤدي عمالة الأطفال أدواراً اجتماعية جديدة يقوم به الطفل داخل النسق الأسري، بحيث يتحول عمل الطفل إلى متطلب وظيفي مهم يساهم في استمرارية بقاء النسق الأسري اقتصادياً. والوظيفة قد تكون ظاهرة أو كامنة؛ أي ليس بالضرورة أن يكون لكل ظاهرة وظيفة أو وظائف واضحة أو مقصودة وفقاً لتعبير (روبرت ميرتون).

٢- النظرية الصراعية:

تعدُّ النظرية الصراعية من الاتجاهات النظرية الأساسية الكبرى في علم الاجتماع؛ حيث تنظر تلك النظرية إلى المجتمع على اعتبار أنه في حالة مستمرة من الصراع بين الجماعات والطبقات، وترجع الجذور الفكرية لمنظور الصراع إلى آراء وأعمال (كارل ماركس Karl. Marx) في منتصف القرن ١٩ الميلادي، أما الاتجاهات المحدثة لهذا التيار؛ فيمثلها العديد من العلماء أمثال: (دارندورف Darendorv ، ولويس كوزر Lewis Koser... وغيرهم.

ووفقاً لتوجهات (كارل ماركس) فإن المجتمع يتكون من طبقات، حيث توجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات، باستثناء أكثر أشكالها بساطة، وعلاقة الناس بوسائل الإنتاج هي التي تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها، والطبقة الأقوى هي التي تملك وسائل الإنتاج، أما الطبقة الأضعف فهي التي تتبع

قوة عملها من أجل لقمة العيش، وكل طبقة تسعى للطبع إلى تحقيق مصالحها، ويجري هذا إلى صراع مع الطبقات الأخرى (عبد الجواد، ٢٠٠٢: ٥٣).

ومن ثم، يرمز منظرو الصراع الاجتماعي، وخاصة الماركسيون منهم، أن مصدر الصراع الاجتماعي هو حاجة الإنسان الأساسية للبقاء في ظل ظروف الندرة والعوز السائد.

وأن الأفراد لا يصلهم القدر الملائم من الغذاء والكساء والمأوى، وكل الأشياء التي يرغبونها ويحتاجونها، وقد خلُق هذا العوز بسبب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات، فداًماً ما تكون هناك جماعة تحتكر القوة والثروة والنفوذ، ومن ثم يبقى من لا يملكون القوة ولا الثروة ولا النفوذ في حالة من حالات سوء التوازن.

وحتى يتسنى تحقق الصحة الاجتماعية يجب أن يمنح الإنسان الفرصة لاشباع حاجاته ومطالبته، أما الصراع في مفهوم (كوزر) فإنه يتبلور في ضوء القيم والأهداف التي تمثل الإطار المرجعي لأطراف الموقف الصراعى، وعلى ذلك يرى (كوزر) أن الصراع يتحدد في "النضال المرتبط بالقيم والمطالبه بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفقراء هي تحييد أو إيداء أو القضاء على الخصوم (بدوي، ١٩٧٧: ٣٨).

ومن هنا فإن الدافع الرئيس لخروج الأطفال المبكر للعمل ناتج من حالة الصراع التي تعاشه الأسر الفقيرة في المجتمع ورغبتها في إشباع احتياجاتها الأساسية.

٣- نظرية ثقافة الفقر:

ظهر مفهوم ثقافة الفقر Cultural of Poverty Concept لأول مرة في دراسة الأنثروبولوجي أوسكار لويس Oscar Lewis عام ١٩٦٠م حيث أشار إلى مجموعة من السمات الخاصة بالفقراء منها: الشعور بالتهميش والدونية والنقص، ويتبنون نمطاً خاصاً للحياة اليومية، كما ترتفع بينهم نسب الطلاق وهجرة العائل، بحيث تصح المرأة هي المعيلة في تلك الأسر، كما أن الأفراد داخل هذه الأسر لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع وبناء على تفسيرات (لويس) فإنه يرى أن الفقر ينتقل من جيل إلى آخر بسبب تأثيره على الأطفال.

ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الفقراء يستسلمون للفقير، ولا يملكون الرغبة أو الإرادة أو الحوافز الكافية للخروج من حالة الفقر، ومن ثم فإن أهداف التقدم والأمن الاقتصادي ليست على جدول أعمالهم أو أولوياتهم، بل إن الفقراء طبقاً لهذه النظرية مسرفون ولا يهتمون إلا بالاستهلاك وبالمتع الوقتية، ولا يعملون للمستقبل حساباً، وإن ثقافة الفقر تميل إلى إعادة إنتاج نفسها في

الأسر الفقيرة، وتفتح الباب لتوارث الفقر فيها، وهكذا يصبح الفقراء محبوسين فيما يشبه الدائرة المغلقة التي لا يستطيعون الإفلات منها إلا إذا حدثت ظروف غير عادية تغير من فكرهم وقيمتهم ومواقفهم تجاه الفقر (اليسوي، ١٩٨٨: ٧١).

وتشير ثقافة الفقر إلى المعتقدات والأفكار وقواعد السلوك التي صاحبت الحرمان الاقتصادي الاجتماعي أو نتجت عنه، بينما يشمل المصطلح الثاني "فقر الثقافة" على مظاهر التكيف وأنماط السلوك المفروضة ثقافياً على بعض الطبقات من قبل غيرها، وبذلك تشير الثقافة الفرعية الخاصة بالفقراء كرد فعل لمركزهم الهامشي في الطبقة الدنيا إلى طريقتهم في الحياة التي تحدد ملامح البناء الاجتماعي لهم، وميكانيزمات التكيف مع الأوضاع المعيشية، وهذه الثقافة تستمر ويتوارثها الأطفال من خلال التنشئة الاجتماعية (Oscar, 1968; 188).

وفي إطار ذلك حدد لويس سبعين سمة من السمات الخاصة بثقافة الفقر، وصنفها إلى أربع فئات: (١) العلاقة بين الثقافة الفرعية (ثقافة الفقر) والمجتمع الكبير، وتشمل هذه الفئة علاقة الفقراء بالمجتمع، وتشير إلى الأفراد المحرومين والممنعزين عن ثقافة المجتمع الكبير، فالفقراء لا يشاركون مشاركة فعالة في المجتمع الأكبر؛ وذلك لأن من سياتهم العزلة والخوف والشك واللامبالاة، كما أنهم من الناحية الاقتصادية يتسمون بانخفاض أجورهم واستخدام الأشياء المستعملة. (٢) طبيعة المجتمع المحلي لثقافة الفقر، يتمسك المجتمع المحلي بيئة فيزيقية متأخرة وإسكان غير مناسب ومزدحم، ونقص وتدهور الخدمات، وعدم التنظيم، والاعتماد على الأعمال اليدوية. (٣) طبيعة الأسرة، تنصف الأسرة في ثقافة الفقر بأنها حاملة لجميع الصفات السيئة مثل هجر الأزواج للأسرة، والعنف، وتتركز الأسرة حول الأم. (٤) الاتجاهات والقيم وبناء الشخصية، وتشير إلى ما يتسم به الفقراء من شعور قوى بالتدنية، والبؤس، والانعكالية، وعدم احترام الذات، والإحباط، والاعتدائية والدونية، وضعف الذاتية وتفضيل الذكورة (Surjit, 1997: 24).

٤- نظرية القرار الأسري:

أسهم علم النفس الاجتماعي بتقديم نظرية مفيدة في تفسير ظاهرة عمالة الأطفال؛ فقد قدم بيكر Becker عام ١٩٦٤ نظرية القرار الأسري Models of Household Decision التي تعد من أكثر النظريات التي استخدمت لتفسير ظاهرة عمالة الأطفال والاتجار بالأطفال. حيث تشير هذه النظرية إلى كون الطفل مسلوب الإرادة ولا يستطيع تقرير مصيره بنفسه، وأن الأبوين يقرران عنه بما يتوافق مع مصالحهم ويخدم ويحقق رغباتهم دون أن يضعوا في الحسبان مدى تأثير ذلك القرار على مستقبل وإمكانية الإضرار بمصالحه.

وانطلاقاً من هذا التصور فإن الأسرة تنظر إلى الأطفال على أنهم أعضاء مساعدون وفاعلون في الأسرة، مما يعطيهم أهمية أكبر، كذلك تؤكد النظرية على أن الأطفال العاملين وفقاً لهذا التصور تعدهم الأسرة مشاريع مستقبلية تحقق منافع اقتصادية في المستقبل لهذه الأسر (العسيري، ٢٠٠٥: ٣٥).

ومن ثم تنظر تلك النظرية إلى الأطفال باعتبارهم أدوات ووسائل اقتصادية موجهة للأسرة، لذا تهتم بالتوجه الكمي لعدد الأطفال، ومن ثم لا تهتم بالجوانب النوعية في حياة هؤلاء الطلاب سواء بتعليمهم أو تدريبهم أو تثقيفهم بقصد ضمان مستقبل أفضل لحياتهم، فهم أدوات يمكن استغلالها لتحقيق المزيد من الدخل للأسرة في الوقت الحاضر، وبناءً على ذلك فإن الأسر التي تأخذ بهذا التوجه تحاول إيجاد أكبر قدر ممكن من الأطفال، وبالتالي الزج بهم في سوق العمل في سن مبكرة جداً، كذلك يعتمد ذلك القرار وفقاً لتصور النظرية وفرضياتها على ترتيب الطفل بين أخوته، حيث إن الطفل الأول هو الذي غالباً يحظى بفرصة التعليم.

سابعاً الدراسات السابقة :

تعد عمالة الأطفال من الظواهر الأكثر خطورة في عالمنا المعاصر، ولا تقتصر على دولة معينة، بل تمتد إلى كافة دول العالم، وقد وجد أرباب العمل في عمل الأطفال مجالاً لتحقيق الأرباح الطائفة، ويبدو أن طرح هذا الموضوع من قبل منظمة العمل الدولية يهدف إلى إثارة الرأي العام العالمي ليعبر اهتمامه الدائم لهذا الوضع ولإيجاد تيار دولي معارض لتشغيل الأطفال؛ بهدف حماية الملايين من الأطفال في مختلف أنحاء العالم الذين يتعرضون للاستغلال.

لقد أشارت إحصاءات منظمة العمل الدولية في كتابها وفقاً لمعطيات متقدمة من مختلف البلدان إلى وجود نحو ٧٣ مليون طفل من سن ١٠ إلى ١٤ عاماً يعتبرون عمالاً دائمين، ولكن إحصاءات المنظمة الخاصة التي أجرتها مؤخراً، أن العدد الحقيقي للأطفال العاملين يبلغ في الواقع نحو ١٢٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ عاماً، وأكثر من ضعف هذا العدد - أي نحو ٢٥٠ مليون طفل - يمارسون مختلف الأعمال. وفي إطار ذلك تعددت الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في مختلف أرجاء العالم، وخاصة النامي منها، وسوف نعرض لبعض الدراسات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة، سواء كانت دراسات محلية أو عربية أو عالمية، وذلك في ضوء ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت برصد خصائص الأطفال العاملين ومخاطرهم:

يندرج ضمن هذا المحور دراسة الحربي (٢٠١١م) بعنوان "تسول الأطفال أسبابه وخصائص ممارسيه" وقد هدفت الدراسة للكشف عن العوامل التي تؤدي للأطفال للممارسة

التسول في منطقة مكة المكرمة، وطبقت الدراسة على عينة عمدية من الأطفال الذين يمارسون التسول الظاهر والتسول المقنع -بيع السلع الصغيرة، وذات السعر المتدني - بلغت ٥٦ طفلاً وطفلة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها: إن أبرز العوامل التي تدفع بالأطفال للممارسة التسول بنوعية (ضغوط الأسرة - الفقر - تدني المستوى التعليمي) وإن جميع الأطفال ممارسي التسول هم أطفال غير سعوديين، وأن الغالبية العظمى منهم من مخالفي نظام الإقامة، كما أكدت الدراسة أن العنف والشدة أبرز ما يميز العلاقة بين الأطفال وأسرهم، وأن هنالك استغلالاً للأطفال من قبل أشخاص لا تربطهم بالطفل علاقة قرابية، فبعضهم مؤجر من قبل أسرته للعمل، والبعض الآخر دفع به بحمله وصغر سنه للعمل معهم، وأن الأطفال عرضة للوقوع كضحايا للعديد من أنماط العنف والحرق (الحربي، ٢٠١١).

وكذلك دراسة الخضيري (٢٠٠٧م) بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعمالة الأطفال" (الخضيري، ٢٠٠٧). وهدفت الدراسة للتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لعمالة الأطفال بمدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى فهم أسباب المشكلة وتسرب الأطفال من المدرسة والانضمام لسوق العمل والآثار الناجمة عن انخراطهم في سوق العمل ونوعية العمل أو المهن التي يعملون بها هؤلاء الأطفال في مدينة الرياض. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة التي بلغ عدد مفرداتها ١٦٦ طفلاً عاملاً، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بخصائص الباحثين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والتي من أهمها أن أكثر من ثلثي مجتمع الدراسة يقعون في الفئة العمرية من ١٤ إلى ١٧ سنة وأن أكثر من نصف الباحثين تسربوا من مرحلة التعليم المتوسط كما اتضح أن أكثر من ثلثي الباحثين يملكون دخل شهري يتراوح من ٥٠٠٠ إلى ١٤٩٩ ريالاً.

كما جاءت دراسة اليوسف (٢٠٠٢م) بعنوان "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال الذين يقومون بالبيع أو التسول على الإشارات الضوئية في مدينة الرياض" (اليوسف، ٢٠٠٢). والتي استهدفت للكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال الذين يقومون بالبيع أو التسول على الإشارات الضوئية، فقد استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة للكشف عن الخصائص الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للأطفال الباعة والمتسولين. وقد اشتملت عينة الأطفال المتسولين على ٥٣ طفلاً بينما اشتملت عينة الأطفال الباعة على ٩٥ طفلاً وهم الذين استجابوا للباحث، وقد كشفت هذه الدراسة عن مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المشتركة لدى الأطفال الباعة والأطفال المتسولين على حد سواء؛ تمثلت في انحدار هؤلاء الأطفال من أسر تتميز بكثرة عدد أفرادها وانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي لرب الأسرة؛ بسبب أن غالبية

أرباب الأسر لا يعملون. بالإضافة إلى ذلك فقد كشفت نتائج هذه الدراسة أن الأمهات هن اللاتي يمثلن الدور القيادي داخل هذه الأسر، حيث اتضح غياب الدور القيادي للأب سواء على مستوى التوجيه أو على مستوى الاهتمام بالطفل في حالة غيابه أو تأخره، مما يشير إلى قصور في البناء التنظيمي لهذه الأسر.

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات العربية:

ويندرج ضمن هذا المحور دراسة إمام (٢٠١٤م) بعنوان: "ظاهرة عمالة الأطفال في مصر في ضوء قانون مكافحة الاتجار في البشر" وقد هدفت الدراسة للتعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى خروج الأطفال للعمل في سن مبكرة، ومعرفة درجة التزام رب العمل بالقواعد الواردة في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: إن أبرز الأسباب والدوافع التي تدفع الطفل وأسرته للتساهل في خروجه للعمل تتمثل في: سوء الأحوال الاقتصادية في المجتمع المصري، وانتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمية، وتدني مستوى التعليم على اختلاف أنواعه، فضلاً عن نقص الوعي المجتمعي لدى الأسر المصرية، وعدم الإدراك لأهمية التعليم، وعدم الثقة في النظام التعليمي خاصة في ظل تزايد نسبة البطالة بين المتعلمين، والحاجة الماسة، وغياب الرقابة القانونية والمجتمعية على أرباب الأعمال، وعدم فاعلية القوانين القائمة، وعدم كفايتها لضمان احترام حقوق الطفل. وأكدت حالات الدراسة أن كثيراً من الأطفال العاملين أصابهم أمراض وتشوهات جسدية، مما يشير إلى غياب التفتيش الدوري على أصحاب الأعمال، وغياب التأمين على الأطفال العاملين (إمام، ٢٠١٤).

وكذلك دراسة كرداشة (٢٠١٤) بعنوان: محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني: دراسة كمية تحليلية، وقد هدفت إلى التعرف على محددات ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الأردني، وتبيان أسبابها والعوامل المؤدية لها، استناداً لمنهج المسح بالمعينة وباستخدام عينة عشوائية طبقية حجمها (٤٠٠٠ أسرة) للحصول على البيانات اللازمة. وبينت النتائج للتحليل الرئيس الأهمية الإحصائية لمتغيرات مثل "حجم أسرة الطفل، مستوى تعليم الأب، عمر الأم عند الزواج، صلة القرابة بين الوالدين، ومكان إقامتها، دخل لأسرة الشهري، عدد الزوجات في عصمة الأب، والطرق المتبعة في تربية الأطفال" في تقرير احتمالات بروز عمالة الأطفال في المجتمع الأردني. بينما برزت متغيرات مثل "طبيعة العلاقة بين الوالدين وحالتها الاجتماعية، والفارق العمري بينهما، ومستوى تعليم الأم" كمتغيرات ضعيفة وغير مفسرة إحصائياً للظاهرة قيد الدراسة (كرداشة، ٢٠١٤).

وإضافة إلى ذلك دراسة منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسف (٢٠١٢م) بعنوان أسوأ أشكال عمل الأطفال في الجمهورية العربية

السورية، وقد هدفت الدراسة لتوصيف ظاهرة عمالة الأطفال، وتحليل أهم أسبابها وانعكاساتها على الأطفال، وتم تطبيق الدراسة على ١٧٣ طفلاً وطفلة، وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها: إن أبرز العوامل التي تدفع بالطفل للعمل تتمثل (في الفقر، التسرب المدرسي، التفكك الأسري، بطالة الأمهات) وإن عمل الأطفال ينتشر في الريف أكثر من المدن، كما أكدت الدراسة أن أبرز الآثار السلبية للعمل على الطفل تتمثل في العنف والتحرش الجنسي، واستغلال الطفل من قبل العصابات والتدخين والانحراف الجنسي، وحوادث العمل (اليونيسف، ٢٠١٢).

وكذلك دراسة الريمح (٢٠١١م) بعنوان: "العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في منطقة القصيم" وهدفت الدراسة لمعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية للأطفال الذين يعملون في أسواق الخضار، والتعرف على أسباب نزولهم للعمل في سن مبكرة، وقد طبقت الدراسة على عينة حصرية بلغ حجمها ١٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٤ سنة في محافظات القصيم هي (بريدة عنيزة - الرس - البكيرية) وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها أن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين يعيشون في أسر كبيرة الحجم، وأنها يعيشون في أسر متدنية المستوى التعليمي والدخل، كما أكدت الدراسة أن العامل الاقتصادي هو الدافع الأكبر لخروج الأطفال للعمل، كما أن الأطفال يعيشون في أسر مكتملة البناء، ولا يعانون من التفكك الأسري (الريمح، ٢٠١١).

وإضافة إلى ذلك دراسة آل ناجي (٢٠٠٦م) بعنوان: "ظاهرة تشغيل الأطفال واستغلالهم في المملكة العربية السعودية" (آل ناجي، ٢٠٠٦)، هدفت الدراسة لتحديد نسبة شيوع تشغيل الأطفال في المملكة العربية السعودية وحصر المجالات التي يعمل الأطفال فيها، إضافة إلى تحديد الأسباب الكامنة خلف تشغيل الأطفال ورصد الآثار التربوية والنفسية والاجتماعية الناتجة عن تشغيلهم. واستخدم في البحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة والمنهج السببي المقارن، واشتمل مجتمع البحث على جميع الأطفال السعوديين الذكور العاملين في المملكة العربية السعودية، وقد تم اختيار عينة البحث من أطفال المدارس العاملين المنتظمين في الدراسة، ومن الأطفال العاملين المنقطعين عن الدراسة في سوق العمل، وذلك على مستوى خمس مناطق هي (الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والشرقية، وعسير) حيث اشتملت عينة البحث على (١١٠٠) طفل مقسمين إلى مجموعتين: المجموعة المدروسة ويمثلها (٧٠٠) طفلاً من الأطفال العاملين والمجموعة الضابطة ويمثلها (٤٠٠) طفلاً من الأطفال غير العاملين. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها: إن حجم ظاهرة عمل الأطفال في المملكة قد بلغ ١,٥٤%، وكانت أعلى نسبة في المنطقة الشرقية (٢,٣%) تليها مكة المكرمة، ثم المدينة المنورة، فبعبارة أخرى، ومن أبرز الخصائص الاجتماعية للأطفال

العاملين تدني المستوى المهني والتعليمي لآباء، وكبر حجم الأسرة، ووقفة دعم الأسرة للطفل، وانخفاض مستوى التحصيل في المدرسة.

كذلك دراسة فوزي (2005) بعنوان الأسباب السوسيو اقتصادية لظاهرة عمل الأطفال: دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بمدينة باتنة، وقد هدفت الدراسة بشكل رئيس للتعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت لبروز ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة باتنة في الجزائر، وطبقت الدراسة على عينة عمدية من الأطفال العاملين بلغت 150 طفلاً، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أبرزها: إن بروز ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري أسهم في بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وإن الأسرة تمارس بعض الضغوط للدفع بالطفل نحو العمل، وإنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأب، قلَّ اتجاه الأطفال للعمل، وإن عمل الطفل قد يكسبه عادات سلوكية سيئة أبسطها التدخين(فوزي، 2005).

المحور الثالث: الدراسات التي اهتمت بظاهرة عمالة الأطفال في المجتمعات الغربية:

على الجانب الآخر، ظهرت دراسات عن عمالة الأطفال في الأدبيات العالمية، ففي ورقة بحثية تقدم بها (إدموندز) (Edmonds, 2007) عن عمالة الأطفال تتبع فيها البحوث العلمية في المجالات العلمية المحكمة التي اتخذت هذه الظاهرة موضوع لها خلال عقد من الزمن يمتد بين 1980-1990م، وجد بأنه في الخمس السنوات الأولى من ذلك العقد بأن هناك 143 مقالة علمية. وخلص إلى أن الدراسات السابقة ركزت على مواضيع تمثلت في المحددات التي تؤثر على وقت عمل الطفل، مثل تأثير الأسواق المحلية على قوة العمل، و تدخل أو تفاعل الأسرة، وصافي العائد منهم للدراسة، والفقر(Eric,2007).

وقد عزى (إدموندز و بافكينيك) (Edmonds and Pavcnik, 2005) سبب دفع الأسر أطفالها للعمل بالرغبة في زيادة دخل الأسرة؛ لتحقيق مستوى معيشي كريم. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (باسو وفان) (Basu and Van, 1998) بأن السبب الاقتصادي يعد أهم العوامل التي تدفع الوالدين لإرسال أطفالهم للعمل بهدف توفير حياة كريمة للأسرة. وهذا ما أكدته (بيقلي) وزملاؤها (Beegli et al., 2006) عندما خلصت دراسته عن عمالة الأطفال في (تزانبا) إلى أن هناك علاقة عكسية بين دخل الأسرة و عمالة الأطفال.

وفي دراسة تجريبية قام (رانجان) (Ranjan, 2000) بالمقارنة بين عمالة الأطفال في كل من (دولة بيرو، وباكستان) و تفاعلهم مع الراشدين في بيئات العمل لاختبار الفرضيتين الآتيتين: (1) هناك ارتباط موجب بين ساعات عمل الأطفال والفقر، (2) هناك ارتباط سالب بين تدريس الأطفال و الفقر، أما البيانات في

باكستان فقد أثبتت صدق هاتين الفرضيتين، بينما لم يتم إثبات ذلك في بيرو، أما التناقص في معدلات الفقر بسبب الدخل الناجم عن عمل الأطفال في باكستان، فقد كان أكبر منه في بيرو، وطبيعة التفاعل بين البالغين والأطفال في أسواق العمل يختلف بحسب جنس الطفل والبالغ أيضاً، وفي بيرو تزايد أجر الذكور بشكل ملفت، قلل من ساعات عمل البنات، بينما في باكستان التكامل بين أسواق العمل للنساء والبنات قوي، كلا البيئات من الدولتين اتفقت على إيجابية تعليم البالغين إذا أنها تعمل على تحسين مستوى معيشة الطفل(Ranjan,2000).

إضافة لما سبق؛ فإن المستوى التعليمي للوالدين يلعب دوراً حاسماً في عمالة الأطفال نظير ارتفاع دخلهم، فقد افترض (باسو و فان) (Basu and Van, 1998) بأنه عندما يكون دخل الوالدين كافياً لتوفير حياة كريمة للأسرة فإن الحاجة للدفع بأطفالهم للعمل تنتفي بحجة تحسين المستوى المعيشي للأسرة، هذا يعضد من ما ذهب إليه (برين وقولشروب) (Breen and Goldthrope, 1997) اللذين خلصا إلى أن الوالدين المتعلمين يسعيان ليلعب أطفالهم المستوى التعليمي الذي بلغاه على الأقل(Goldthrope,1997). وقد خلص (كاروساكي) وزملاؤه (Kurosaki et al., 2006) إلى نتيجة أكثر تحديداً عند دراستهم لعمالة الأطفال في الريف الهندي، بأن قرار التحاق الطفل بسوق العمل يتأثر بتعليم الأم أكثر منه بتعليم الأب، هذه النتيجة التي خلص إليها (كاروساكي) وزملاؤه تم تضيقها من خلال الدراسة التجريبية التي أجراها كل من (هويتمان وسميتز) (Huisman and Smits, 2009) والتي خلصا فيها إلى أن التحاق الطفل بالمدرسة يكون أكثر تأثيراً بتعليم الأم، فتمكين المرأة بتعليمها و تهيئة الفرص العمل لها يؤدي للدفع بأطفالها للدراسة لتوفر الدخل الذي يرفع الأسرة(Smits,2009).

وبالنظر إلى تركيب الأسرة (حجم الأسرة، و ترتيب الطفل في الأسرة...الخ) فإن له تأثيراً في دخول الطفل إلى سوق العمل من عدمه، في هذا السياق بين (باترينوس وسانتشربولوس) (Patrinos and Psacharopoulos, 1997) وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة و عمالة الأطفال، فكلما زاد عدد أطفال الأسرة دلّ على مزيد من الأيدي العاملة لهذه الأسرة، و هذا أيضاً يعطي كل طفل فرصة أكبر للدراسة(Psacharopoulos,1997). وجاءت دراسة(بوتشان) (Buchmann,2000) لتخلص أيضاً إلى أن كبر حجم الأسرة قد يؤثر على العدالة بين الأخوة في تلك الأسرة، إذ قد يدفع بعضهم للعمل بينما يرسل بقتهم لمقاعد الدراسة(Buchmann,2000). وأن ترتيب الطفل في الأسرة يؤثر على قرار التحاقه بسوق العمل، فالباحثان (تشيزنوكوفا وفيثاناثان) (Chesnokova and Vaithanathan, 2008) أكدتا بأن الابن الأكبر غالباً ما تقل فرص دراسته مقارنة بأخوته

الأصغر منه (Tatyana,2008). وهذا ما أكدته سابقاً (إدمونز) (Edmonds, 2005) عندما وجد أن الأسر التي تعاني من ظروف معيشية قاسية غالباً ما يلتحق طفلها الأول بسوق العمل لمساعدة أسرته، وهذا ما يقلل فرصة التحاقه بركب التعليم مقارنةً بمن هو أصغر منه من أخوته.

من ناحية أخرى، فإن أرباب العمل يميلون لعمالة الأطفال لسهولة السيطرة عليهم، وهذا ما يعرضهم للاستغلال في بيئات العمل المختلفة، ويعرضهم لأخطار متعددة صحية وجسدية وعقلية. وفي هذا الخصوص أيضاً، فإن كوتنجاك و رادوفيتش (Kutnjak and Radovic, 2012) قد خلصا إلى أن استغلال الأطفال في مختلف الأعمال أمر منتشر في دول العالم، فالأطفال يتم تهيئهم لاستغلالهم في المصانع و المناجم أو الزراعة في ظروف عمل تهدد حياتهم، و لاستغلالهم في العمالة المنزلية وبيعهم كرقيق أبيض، وبالذات الإناث منهم، أو استغلالهم بتجنيدهم في مناطق النزاع حول العالم، أو استغلالهم للتسول أو في بعض الرياضات كسباقات الجمال.

وفي دراسة لعمالة الأطفال في قطاع الزراعة في تركيا أجراها كل من (قومز و فينقينايتش) (Gumus and Wingenbach, 2015)، خلصوا فيها إلى أن ٨١% من عينة دراستها يعملون ويدرسون في ذات الوقت، بينما ينخفض متوسط العاملين في مجال الزراعة من الأطفال لنحو ١١ سنة، وصغر سنهم يجعلهم عرضة لأخطار عدة كيميائية وجسدية وعقلية وصحية؛ نتيجة لطول ساعات العمل وسوء التغذية. ونتيجة لذلك ظهرت بعض دراسات تشدد على سن القوانين والأنظمة لحماية استغلال الأطفال من العمل في بيئات خطيرة و تضمن حصولهم على حقهم بالتعليم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر (SevtapGuler,2015)، وضح كل من دوبيك و زيليبوتي (Doepke and Zilibotti, 2009) بأن معايير العمل العالمية عملت على خفض عمالة الأطفال في دول العالم النامية (Zilibotti,2009)، في حين أجرى (جها) (Jha, 2009) دراسة عن عمل الأطفال في الهند ركزت على العلاقة بين التعليم وعمل الأطفال لتلخص إلى أهمية الحاجة إلى نبذ السلوك التمييزي نحو الأطفال، وتبني تشريعات تضمن حقوق الأطفال الذين التحقوا بسوق العمل والتي تضمن في ذات الوقت الحد من أعدادهم في سوق العمل (Jha,2009).

ختاماً، فقد قام (خاكشور) و آخرون (Khakshour et al. , 2015) باستعراض حقائق عن عمالة الأطفال حول العالم لخصوا فيها أسباب عمالة الأطفال و عرضوا توصيات لحماية الأطفال من الاستغلال بتوظيفهم في أسواق العمل المختلفة، فقد وجدوا أن هناك أسباباً عدة خلف دخول الأطفال لسوق العمل تتمثل في فقر أسرهم، وسعيهم للحصول على الطعام، واستغلال الأطفال من قبل الفاسدين، وسهولة استخدام الأطفال في بيئات عمل لا يقبل البالغون العمل بها. وقد أوصت الدراسة بسن القوانين والأنظمة

التي تحمي الأطفال، والعمل على خفض الفقر حول العالم، ورفع مستوى الوعي عن طريق دعم تعليمهم، وعمل منظمات الأمم المتخصصة على رعاية حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال (Maryam,2015).

ثامناً- الإجراءات المنهجية للدراسة :

- نمط الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهتم الدراسة أساساً بتحديد خصائص ظاهرة عمالة الأطفال ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهات نموها.

- منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق سحب عينة من الأطفال العاملين، وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي في هذه الدراسة؛ حيث إنه الأنسب والأكثر ملائمة لهدفها، والأكثر ارتباطاً بنوعها المتمثل في الدراسة الوصفية التحليلية، ويتميز هذا المنهج بتغطيته لمتنوع جوانب وأبعاد الظاهرة المدروسة.

- عينة الدراسة - حجمها وأسلوب اختيارها:

شكلت خطوة اختيار عينة الدراسة أصعب خطوات إعداد هذه الدراسة، فالأطفال العاملون الذين استهدفتم الدراسة (الصغار أقل من ١٦ سنة) لا يتوزعون في مجتمع الدراسة وفق نسق معين، ولا حتى وفق أي نوع من التسلسل أو الترتيب، ولهذا اختار الباحث أسلوب العينة الغرضية أو القصدية Purposive sample .

وباعتبار أن موضوع البحث يتمثل في ظاهرة عمالة الأطفال، والتي تكون بطريقة غير قانونية لا يمكننا حصر مجتمع الدراسة (الأطفال العاملون) في مكان واحد، ولهذا فإن العينة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي العينة الغرضية، ونظراً لعدم توافر سجلات رسمية بالعدد الكلي للأطفال العاملين في مجتمع الدراسة، فقد اختيرت عينة قصدية (غرضية).

وبلغ إجمالي حجم العينة المسحوية (٢٠٠ طفلاً عاملاً)، بحيث تم تطبيق استبانة الدراسة عليهم من قبل الباحث بحكم إقامته في منطقة الدراسة، فضلاً على اعتماد الباحث على مجموعة من طلاب المستوى السابع والثامن تخصص علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بعد تدريبهم على أسلوب التطبيق الميداني، وقد استغرق جمع البيانات فترة ثلاثة شهور، وكان الباحث يختار أوقات الراحة للغداء أو ما قبل صلاتي الظهر والعصر عندما تغلق الورش لتطبيق الاستبانة على المبحوثين

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر:

العمر	ك	%
١٠-٧	٢٢	١١
١٣-١٠	٦٢	٣١
١٦-١٣	١١٦	٥٨
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يشير الجدول رقم (١) إلى ارتفاع أعداد الأطفال العاملين بارتفاع أعمارهم؛ حيث كانت النسبة الغالبة ٥٨ % للأطفال من عمر ١٣-١٦ وهو العمر الذي تشتد فيه البنية الجسدية للطفل ومن ثم يمكن استغلالها من قبل أصحاب العمل، يليه الأطفال من عمر ١٠-١٣ بنسبة ٣١% في حين كانت أقل فئة عمرية من ٧-١٠ بنسبة ١١ % وهو ما يعني أن خروج الطفل للعمل يزداد بعد عمر ١٠ سنوات.

٢- النوع:

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع:

النوع	ك	%
ذكر	١٨٣	٩١,٥
أثى	١٧	٨,٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

من بيانات الجدول رقم (٢) يتبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة ٩١,٥ من الذكور، في حين أن عدد الفتيات العاملات كانت ٨,٥ % من عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى طبيعة البنية الجسدية للأثى؛ حيث تكون ضعيفة في تلك الفئات العمرية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفتيات العاملات في عمر أقل من ١٨ سنة تكون في الغالب خادمت بالمنزل، ومن ثم يصعب الوصول إليهن.

حتى يكون الأطفال بعيدين عن رقابة أرباب العمل ولضمان عدم تأثيرهم على استجابتهم أو رفض الأطفال للاستجابة مخافتهم، هذا فضلاً عن استفادة الباحث من أسلوب كرة الثلج في الحصول على مفردات العينة.

- أدوات الدراسة:

تم تصميم استبانة تتضمن أسئلة محددة عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين، وطبيعة الأعمال التي يمارسونها، ودخل أسرهم الشهري، ونوع المخاطر التي يتعرضون لها في بيئات عملهم، بحيث احتوت الاستبانة على (٤٨) سؤالاً صيغت على هيئة أسئلة مغلقة.

- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: عمالة الأطفال، استغلال الأطفال، العنف ضد الأطفال.

الحدود المكانية: منطقة مكة المكرمة، وحددت بالمحافظتين الكبيرتين في المنطقة: (مكة المكرمة - جدة) حيث تم تحديد أربع مناطق في محافظة جدة لتطبيق الدراسة عليا وهي: المنطقة الصناعية في شمال جدة، الورش الصناعية في شارع الإسكان، ورش السيارات في منطقة معارض السيارات جنوب جدة، منطقة الكيلو ١٤ طريق مكة القديم، وفي محافظة مكة المكرمة حددت أربع مناطق وهي: ورش السيارات في شارع الحج، ورش السيارات في شارع المنصور، ورش السيارات في المعيصم، ورش السيارات في منطقة العزيزية.

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢-٢-١٤٣٦هـ وحتى ٣/٧/١٤٣٦هـ.

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة الميدانية على عينة قصدية من الأطفال الذين يمارسون العمل في منطقة مكة المكرمة، وقد تم تطبيق ٢٠٠ استبانة.

تاسعاً- خصائص عينة الدراسة:

(١) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين:

١- العمر:

٣. التعليم:

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للتعليم:

التعليم	ك	%
أي	٤٠	٢٠
يقراً ويكتب	٦٣	٣١,٥
ابتدائي	٤٨	٢٤
متوسط	٤٤	٢٢
ثانوي	٥	٢,٥
جامعي	-	-
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣) أن أكثر من نصف أفراد العينة ٥١,٥% لم يكملوا المرحلة الابتدائية، بينهم ٢٠% أميين، وأن ٢٤% من عينة الدراسة تخطوا المرحلة الابتدائية، في حين لم يدرس بالمرحلة الثانوية سوى ٢,٥% فقط، وهذا يعني أن معظم الأطفال العاملين تسربوا من التعليم بمراحله المختلفة، ويرتبط التسرب من التعليم بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، فضلاً عن المستويات التعليمية للآباء والتي تنعكس بصورة مباشرة على مدى حرصهم على مواصلة التعليم للأبناء، كما أن هناك أسباباً أخرى للتسرب من مرحلة التعليم الأولى ترجع لانخفاض المستوى التعليمي، والرغبة في العمل لتحسين دخل الأسرة، وكذلك الفشل الدراسي والرغبة في تعلم حرفة، وتتفق هذه النتيجة مع الكثير من الدراسات العلمية المرتبطة بعمالة الأطفال، ومع نظرية ثقافة الفقر، وما أكدت عليه تقارير منظمة العمل الدولية حول الخصائص التعليمية للأطفال في سوق العمل .

٤. الجنسية:

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للجنسية:

الجنسية	ك	%
سعودي	١٠	٥
يمني	٣٧	١٨
مصري	١٠	٥
هندي	٣	١,٥
أفغاني	٢٩	١٤,٥
سوداني	١٥	٧,٥
باكستاني	١٥	٧,٥
بنغالي	١	٠,٥
صومالي	١٩	٩,٥
تشادي	١٧	٨,٥
برماوي	١٧	٨,٥
تركي	١	٠,٥
سوري	١٠	٥,٥
إثيوبي	٣	١,٥
فلسطيني	٤	٢
نيجيري	٧	٣,٥
مالي	٢	١
مجموع	٢٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى تعدد جنسيات الأطفال العاملين، حيث يتبين أن أعلى نسبة كانت من نصيب الأطفال اليمنيين بنسبة ١٨% ويرجع ذلك الى سهولة دخول اليمنيين إلى الأراضي السعودية؛ سواء بطرق شرعية أو بطرق أخرى غير شرعية، وجاء في المرتبة الثانية من الأطفال العاملين للجنسية الأفغانية بنسبة ١٤,٥% ، يليها الأطفال الصوماليون بنسبة ٩,٥%، يليها الأطفال التشاديون والبرماويون بنسبة ٨,٥%

وهجرة آلاف الأسر السورية وحرص المملكة العربية السعودية على فتح الباب لاستقبال الأسر السورية، وشكل الأطفال من الجنسيات الإفريقية التالية: (مالي، نيجيريا، إثيوبيا) نسبة ٦% من مجموع عينة الدراسة، كما يلاحظ أن نسبة الأطفال السعوديين العاملين قليلة مقارنة ببعض أطفال الجنسيات الأخرى فلم تتعد ٥%.

٥. الخصائص التعليمية لأسرة الطفل العامل:

(وفي دراسة سابقة أجراها الحربي (٢٠١١) تم التوصل الى أن غالبية الأطفال الذين يمارسون "التسول المتنع" هم من الجنسية الأفغانية بنسبة ٤٥% يليهم الأطفال من الجنسية الباكستانية بنسبة بلغت ٣٠%) وجاءت نسبة الأطفال من الجنسيتين البورمية والنيجيرية بنسبة ٩% في حين جاء الأطفال من الجنسية السورية بنسبة ٦%، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الحالية أن نسبة الأطفال المصريين بلغت ٥%.

وتجدر الإشارة الى أن نسبة الأطفال السوريين مرشحة للزيادة في المدة القليلة القادمة؛ خاصة مع تفاقم الأزمة في سوريا

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً للخصائص التعليمية لأسرهم:

الأب والأم		الأب		الأم	
التعليم		ك	%	ك	%
أمي		٦٨	٣٤	١٠١	٥٠,٥
يقراً ويكتب		٧٠	٣٥	٥٠	٢٥
ابتدائي		٢١	١٠,٥	١٤	٧
متوسط		١٤	٧	١١	٥,٥
ثانوي		٢١	١٠,٥	١٧	٨,٥
جامعي		٦	٣	٧	٣,٥
الإجمالي		٢٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى اضمحلال المستوى التعليمي لأسرة الطفل العامل، فنجد أن أكثر من ٥٠% من أمهات الأطفال العاملين أميات، وأن ٣٤% من آباء عينة الدراسة من الأميين، كذلك فإن نسبة الأمهات والآباء الذين يعرفون القراءة والكتابة تراوحت بين ٢٥-٣٥% من عينة أسر الدراسة، وهذا يعني أن نسبة الأمهات والآباء الذين فشلوا في الالتحاق بالمدرسة ومواصلة التعليم بالمرحلة الابتدائية تراوحت بين ٧٥-٨٥%، وهو ما ينعكس سلباً على واجباتهم الأسرية تجاه أبنائهم، فضلاً عن ضعف وعيمهم فيما يتعلق بواجبات وحقوق أبنائهم داخل وخارج الأسرة، كما ينعكس في إدراك الآباء والأمهات لأهمية التعليم لأبنائهم، ومن ثم فإنهم يفضلون ترك أبنائهم للمدرسة والانخراط في العمل المبكر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (دياوغلو، ٢٠٠٩) التي أشارت الى أن المستوى التعليمي للأب والأم يرتبط عكسياً مع حالة التحاق الطفل بالعمل مبكراً، فقد تبين أن الأطفال الذين يحمل والداهم مؤهلاً تعليمياً أساسياً فأعلى هم أكثر ميلاً للإلحاق بأبنائهم بالمدرسة مقارنة بغيرهم من الأطفال (دياوغلو، ٢٠٠٩). كما

تتكون شخصية الطفل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر الوظيفة الرئيسية للأسرة.. وفي ذلك وفي ضوء النظرية البنائية الوظيفية؛ حيث يتعلم الطفل من خلالها كيفية اكتساب الأنماط السلوكية المختلفة، وأداء الأدوار الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل مع الأسرة و المجتمع؛ حيث تقوم الأسرة خلال عملية التنشئة الاجتماعية بإشباع حاجات الطفل المتعددة، مثل: حاجته إلى الأمن والحب والرعاية بأشكالها المختلفة، كذلك في مساعده على التفاعل الاجتماعي الإيجابي، وتكوين علاقات اجتماعية ناجحة، إلا أن تدني المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، وتفتي الأمية بين أفرادها، ونظرة اللامبالاة لأهمية التعليم، كل ذلك يؤدي بالأهل إلى إخراج أطفالهم من المدارس، والزج بهم إلى سوق العمل، فهم يرون أن العمل أكثر جدوى، وأعظم منفعة من التعليم الذي لا طائل من ورائه، خاصة مع تزايد نسبة البطالة بين المتعلمين.

٧. حجم الأسرة لعينة الدراسة:

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لحجم الأسرة:

حجم الأسرة	ك	%
٧-٥	١١٥	٥٧,٥
١٠-٨	٦٢	٣١
١٣-١١	٢٣	١١,٥
الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

تظهر بيانات الجدول رقم (٧) ارتفاع حجم الأسرة للأطفال العاملين، حيث بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة ٨ أفراد بنسبة ٨٨,٥% من أفراد العينة، ومع ضعف الدخل الشهري، وهذا يجعل الأب بالإنشاء إلى سوق العمل مبكراً لسد العجز في الدخل الشهري للأسرة، الذي لا يفي باحتياجاتها الأساسية كما أن زيادة عدد الأبناء من ناحية أخرى يشجع الآباء على استغلال طاقة ابنائهم بدفعهم إلى سوق العمل، كما أن ١١,٥% من أسر عينة الدراسة يتراوح عدد أفرادها من ١٠-١٢ فرداً، وهو ما يشكل عبئاً شديداً على رب الأسرة. وهذه النتيجة اتفقت معها دراسة (عبد الجواد، ١٩٩٥) والتي أشارت إلى أن حجم أسرة الطفل العامل يتميز بكونه مع كثرة الإنجاب وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين (عبد الجواد، ١٩٩٥).

٨. إقامة الأب مع الأسرة:

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لإقامة الأب مع الأسرة:

إقامة الأب مع الأسرة	ك	%
يقيم	١٧١	٨٥,٥
لا يقيم	٢٩	١٤,٥
الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

يشير الجدول رقم (٨) إلى أن أكثر من ٨٥% من عينة الدراسة تعيش في كنف الأسرة، وهذا يعني أن وجود الأب في الأسرة لا يحد من اتجاه الطفل إلى العمل، على العكس ربما يكون مشجعاً ومحفزاً له على الالتحاق المبكر بسوق العمل؛ لمساعدته في سد احتياجات الأسرة، خاصة وأن ٩٥% من عينة الدراسة من غير السعوديين، ففي ظل انخفاض الأجور لا سيما للأشخاص

اتفقت تلك النتائج مع دراسة (الحضيري، ٢٠٠٧) التي أوضحت أن هناك تدنياً واضحاً في المستوى التعليمي لآباء وأمهات الأطفال العاملين، حيث أوضحت النتائج أن ثلث آباء المبحوثين أميون، وأن ثلثي الأمهات أميات، وتشير نتائج الدراسة أيضاً إلى تدني مستوى دخل الآباء والأمهات؛ فقد لوحظ أن أكثر من نصف آباء مجتمع الدراسة يقع دخلهم في الفئة من ١٠٠٠ إلى ٢٩٩٩ ريالاً شهرياً.

١- الدخل الشهري للأسرة:

جدول رقم (٦)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للدخل الشهري للأسرة:

الدخل الشهري للأسرة	ك	%
١٠٠٠-٣٠٠٠ ريال سعودي	١٠٥	٥٢,٥
٣٠٠٠-٥٠٠٠	٨٦	٤٣
أكثر من ٥٠٠٠	٩	٤,٥
الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

تعكس بيانات الجدول رقم (٦) انخفاضاً شديداً في مستوى الدخل الشهري لأسرة الأطفال العاملين، حيث إن أكثر من ٥٢% من عينة الدراسة لم يتجاوز دخل أسرهم ٣٠٠٠ ريال شهرياً، فإذا اعتبرنا أن حد الكفاف اليومي للفرد ١٥ ريال، يصبح احتياج الأسرة المكونة من ٦ أفراد حوالي ٢٧٠٠ ريال في الشهر، بما يعني أن الدخل الشهري لأكثر من ٩٥% من الأسر يكاد يكفي بالكاد حد الكفاف، وفي إطار انتشار الثقافة الاستهلاكية، وعدم الاكتفاء بحد الكفاف، تصبح الحاجة ملحة إلى دخل إضافي للأسرة حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات أفرادها، وهو ما يدفع أبناءها إلى العمل في سن مبكرة. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة (محمد) وزميلاه (Mohamad, Ewise, and Mahfouz, 2014) عن عمالة الأطفال في مصر، التي أوضحت أن الفقر كان السبب الرئيس الذي دفع الأطفال نحو العمل، يليه كبر حجم العائلة، وتدني مستوى دخل الأسرة (Ewis, 2014).

ذوي المؤهلات العلمية الضعيفة، خاصة وأن أكثر من ٨٠% من أسر عينة الدراسة لم يتعدوا المرحلة الابتدائية بما يؤدي إلى انخفاض أجورهم ويكون دافعاً للاستعانة بالأطفال خاصة مع عدم إمكانية عمل الأم، في حين ذكر عدد من الأطفال بلغت نسبتهم ١٥% أم يتيمون مع أشخاص لا تربطهم بهم علاقة، وهذا يجعلهم مؤهلين للاستغلال بطرق متعددة.

عاشراً مناقشة نتائج الدراسة:

٩. نتائج تحليل معامل ارتباط (بيرسون) بين عمالة الطفل وبعض المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل معامل ارتباط (بيرسون) بين عمالة الطفل و بعض المتغيرات المستقلة:

المتغير	معامل الارتباط	قيمة (بيرسون)	مستوى المعنوية
مستوى تعليم الأب	-٠,٦٧	٠,٠٠٠	
مستوى تعليم الأم	-٠,٠٨١	٠,٠٠٠	
الدخل الشهري للأسرة	-٠,١٢٥	٠,٠٠٠	
حجم الأسرة	-٠,٤٥٠	٠,٠٠٠	

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين تعليم الأب وخروج الطفل إلى العمل المبكر فجاءت قيمة معامل الارتباط -٠,٦٧ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو يعني أنه كلما زاد مستوى تعليم الأب، قلت فرص خروج الطفل إلى العمل المبكر، كذلك توجد علاقة ارتباط عكسية بين مستوى تعليم الأم وانخراط الطفل مبكراً في سوق العمل، حيث كانت قيمة معامل الارتباط -٠,٠٨١ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ ورغم كونها علاقة عكسية ضعيفة؛ لكنها تؤثر إلى تأثير المستوى التعليمي للأم على مستوى الوعي لحماية الأبناء ورعاية حقوقهم، وهنا يشير الجوهري إلى أن أسر الطبقات الفقيرة يعرفون الاستقلال الاقتصادي للأطفال في سن مبكر، حينما يقذف بهم إلى سوق العمل، وهذا لا يرجع فقط لانخفاض الدخل وإنما لارتفاع قيمة العمل والعائد السريع المضمون، وانخفاض قيمة التعليم (الجوهري وآخرون، ١٩٩١: ١٢٥).

كذلك كانت هناك علاقة ارتباط عكسية بين الدخل الشهري للأسرة وخروج الطفل للعمل مبكراً، حيث جاءت قيمة معامل ارتباط (بيرسون) -٠,١٢٥ عند مستوى معنوية

٠,٠٠٠، في حين كانت هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم الأسرة من ناحية وخروج الأطفال للعمل من ناحية أخرى؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٠,٤٥٠ عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠، ورغم كونها علاقة ارتباط ضعيفة، إلا أنها تؤثر إلى أنه كلما زاد حجم الأسرة، زادت فرصة التحاق الأطفال بالعمل مبكراً، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (كرداشة، ٢٠١٤) التي أوضحت أن لمتغير مستوى تعليم الأم تأثيراً معنوياً سالباً مع ظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة، ومعامل ارتباط قدره (-٠,٠٩٥) عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٥%)، أي أنه كلما زادت درجة تعليم الأم قل احتمال خروج الأطفال مبكراً لسوق العمل في الأسرة، مما يؤكد أهمية العلاقة الناشئة بين مستوى تعليم الأم، وظاهرة عمالة الأطفال في الأسرة الأردنية، كما يبرز متغير مستوى تعليم الأب علاقة إحصائية واضحة مع احتمالات خروج الأطفال لسوق العمل، ومعامل ارتباط عكسي قدره (-٠,٠٧٨) إذ يتسم هذا المتغير بأثره المعنوي العكسي مع متغير عمالة الأطفال عند درجة دلالة إحصائية (٠,٥%) ما يؤكد أهمية دور ارتفاع مستوى تعليم الأب في خفض احتمالات خروج الأطفال لسوق العمل مبكراً، وتضييق فرص مساهمتهم الاقتصادية في المجتمع الأردني (كرداشة، ٢٠١٤: ٤٠٨-٤٠٩).

١٠. طبيعة إقامة الأطفال العاملين:

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة وفقاً لطبيعة إقامة الأطفال العاملين:

طبيعة الإقامة	ك	%
نظامية	١٣٤	٦٧
غير نظامية	٦٦	٣٣
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠%

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) أن ٦٧% من عينة الدراسة من الأطفال العاملين يقيمون بالمملكة العربية السعودية إقامة غير نظامية، معظمهم من الصوماليين واليمنيين والتشاديين، وتشير الملاحظات أن دخولهم المملكة كان بطرق غير شرعية، حيث إن أكثر من ٦٥% من الأطفال الصوماليين، يعيشون منفردين بعيداً عن الأسر، وغالبيتهم يعملون في ورش السيارات وباعة جائلين، في حين أن ٦٠% من التشاديين يقيمون بصورة غير نظامية ويعمل معظمهم كباعة جائلين، أما معظم أفراد العينة من الأطفال اليمنيين والذين يقيمون بصورة غير نظامية يعيشون مع أسرهم ويضطرون للعمل في ورش السيارات، بالإضافة إلى العمل كبايعين جائلين.

١١. طبيعة السكن لعينة الدراسة:

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لطبيعة السكن:

طبيعة السكن	ك	%
عشوائي	٩٨	٤٩
شعبي	٨١	٤٠,٥
متوسط	٢١	١٠,٥
الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة بنسبة ٤٩% يعيشون في المناطق العشوائية ، كلهم من

جدول رقم (١٢)

العلاقة بين طبيعة عمل الطفل ومستوى الدخل الشهري للأسرة:

طبيعة العمل	لدخل		٣٠٠٠-١٠٠٠		٥٠٠٠-٣٠٠٠		أكثر من ٥٠٠٠		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العمل في ورشة	٤٢	٢١	٣١	١٥,٥	-	-	٧٣	٣٦,٥		
مصنع	٧	٣,٥	٧	٣,٥	١	٠,٥	١٥	٧,٥		
بائع جانل	٧	٣,٥	١٢	١٥,٥	٢	١	٢١	١٠,٥		
العمل في محلات	٣٢	١٦	٢٨	١٤	٥	٢,٥	٦٥	٣٢,٥		
حمال	٣	١,٥	٢	١	-	-	٥	٢,٥		
مفصلة سيارات	٥	٢,٥	-	-	-	-	٥	٢,٥		
راعي	٤	٢	٢	١	-	-	٦	٣		
عامل دهانات	-	-	١	٠,٥	-	-	١	٠,٥		
مكتب خدمات	-	-	-	-	١	٠,٥	١	٠,٥		
صالة أفراح	-	-	٢	١	-	-	٢	١		
خادمة	٥	٢,٥	-	-	-	-	٥	٢,٥		
حارس امن	-	-	١	٠,٥	-	-	١	٠,٥		
الإجمالي	١٠٥	%٥٢,٥	٨٦	%٤٣	٩	%٤,٥	٢٠٠	%١٠٠		

إلى أن اللجنة الوطنية للطفولة السعودية بالتعاون مع اليونيسيف قامت بإجراء تقويم سريع للأطفال المشتغلين بالبيع في الشوارع والتسول في مكة وجدة والرياض، وتم تنفيذ مشروع تجريبي بالاشتراك مع جمعية البر الخيرية بمكة، لتوفير الخدمات للأطفال الذين تم اتزاعهم من النشاطات الاستغلالية بالشارع مع تدريب نحو ١٠٠ من المهنيين المحليين، وتوجيههم في مجالات حماية وحقوق بإشراك مسؤولين وموظفين استشاريين بالسفارات من دول المصدر أو العبور لمنع الاتجار بالأطفال في المستقبل، ولضمان

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة ٥٢,٥% يتفون لأسر تحصل على أقل من ٣٠٠٠ ريال شهرياً، ولذلك فإنهم ينخرطون في الأعمال الشاقة والأكثر خطورة على أجسادهم، مثل: ورش: السيارات والتجارة والحدادة ، حيث يعمل بها ٢١% من العاملين في هذه الفئة، في حين يعمل من أبناء هذه الأسر بكافة في المحلات بنسبة ١٦% ويعمل من أبناء هذه الطبقة ٣,٥% من العاملين في المصانع، ويعمل منهم ٣,٥% بكافة جائلين، (ومن الجدير بالذكر، الإشارة

إعادة الأطفال إلى بلادهم بشكل مناسب حسب الأصول، وعقدت ورشة عمل إقليمية مشتركة حول الاتجار بالأطفال استضافتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، كما عقدت المملكة العربية السعودية خلال العامين (٢٠٠٦/٢٠٠٧م) اجتماعات تشاورية بين مسؤولي المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية واليونيسيف حول تهريب الأطفال، وتم التوصل إلى مذكرة تفاهم حول وضع آلية عمل مشتركة للحد من تهريب الأطفال من اليمن، وشملت المشاورات عدة قطاعات حكومية معنية بالأمر) كما يتضح من بيانات الجدول أن نسبة ٢,٥ من إجمالي العينة يعملون كخادمتين بالمنزل في الأسر التي يقل دخلها عن ٣٠٠٠ ريال ، وغالباً فإن هؤلاء الخادمتين تأتي من أسر معدمة، فغالبية من الفتيات الإثيوبيات والنيجريات.

كما يتضح أيضاً أن العاملين في ورش السيارات والنجارة والحداثة من أبناء الأسر الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ريال بلغت نسبتهم ١٥,٥% في حين يعمل منهم في المحلات ١٤% ، حيث تفرض الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأسر الفقيرة قبول الأعمال المتدنية والقاسية، حتى وإن كانت تمثل خطورة على صحة أبنائهم، وكذلك ضعف وعي الأبناء بمدى خطورة تلك الأعمال عليهم؛ تجعلهم يخاطرون فيها، في حين يعمل أكثر من ١٥% منهم ككافة جائلين، ويلاحظ أن أبناء الأسر الذين يتقاضون أكثر من ٥٠٠٠ ريال لا يعملون في ورش السيارات والنجارة والحداثة، ويعمل منهم ٢,٥% فقط كبائع في محل، من الأسر التي تحصل على أقل من ٥٠٠٠ ريال شهرياً، وهذا ما يتفق مع دراسة (أبو حوسه، ٢٠٠٢) التي أوضحت أن المهنة التي يعمل بها الأطفال العاملين تتركز في مهنة ميكانيكي، ودهان وتجليس السيارات بنسبة ٤٢,٧% و ٢٩,٣% على التوالي (أبو حوسه، ٢٠٠٢: ٦٥٠).

(ج) العلاقة بين الجنسية وطبيعة العمل:

تتميز عمالة الأطفال في دول الخليج باعتمادها على الوافدين من أطفال دول أخرى؛ إذ يُعتبر كثير من الوافدين وجودهم في تلك الدول فرصة ثمينة ينبغي استغلالها إلى أقصى حد، ولو اقتضى ذلك حرمان أطفالهم من التعليم ودفعهم إلى سوق العمل (الحريري، ٢٠٠١: ٦١)، ويمارس الأطفال أعمالاً مختلفة تتراوح بين البساطة والهامشية والخطورة ، فقد يعملون في المصانع والمعامل والمزارع وورش السيارات، كما تعمل الإناث منهم كخادمتين في المنازل أو ككافة جائلين يبيعون مختلف البضائع (رمزي، ١٩٩٨: ٢٣)، كما قد يستغل بعض المجرمين الأطفال لأداء أعمال غير مشروعة كتروبيج المخدرات أو الدعارة، وبذلك تتعرض الطفولة إلى أبعث صور الاستغلال والإذلال.

وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن نحو نصف الأطفال يعملون في ثلاثة أعمال رئيسة، هي الورش: السيارات

والنجارة والحداثة، والبيع في المحلات، والتجول للبيع، حيث إن ٣٦,٥% من عينة الدراسة يعملون في الورش، و ٣٢,٥% منهم يعملون باعة في المحلات، و ١٠,٥% يعمل ككافة جائل، ، بينما يتوزع بقية الأطفال العاملين على بقية المهن الأخرى.

كما يتضح أن معظم الأطفال الذين يمارسون العمل في الورش هم من اليمنيين بنسبة ٢٧,٨% يليهم الأطفال من الجنسية الصومالية بنسبة ٢٤,١% يليهم الأطفال من الجنسية السودانية والباكستانية بنسبة ١٤,٨% ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل الأب، ورغم ارتفاع الدخل من هذه الحرفة مقارنة بالأعمال الأخرى، إلا أن ثقافة الفقر يعاد إلتاحها بين أبناء تلك الأسر ويحرص الآباء على انخراط أبنائهم في تلك الأعمال، إضافة لذلك فإنه يتبين من بيانات الدراسة الميدانية بأن ١٩% من عينة الدراسة بائعين في محلات معظمهم من الجنسية الأفغانية بنسبة ٢٣,٧%، يليهم الأطفال من الجنسية اليمنية بنسبة ٢١,١%، يليهم الأطفال من الجنسية المصرية بنسبة ١٥,٨%، ويعمل في الرعي ١٥,٥% من عينة الدراسة، ويقتصر العمل في الرعي على الجنسين السعوديين والسودانية بنسبة ٥٧,١% للسودانيين و ٤٢,٩% للسعوديين.

كما تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الأطفال العاملين باعة جائلين يشكلون نسبة ١٠,٥% من عينة الدراسة معظمهم من الأفغان بنسبة ٣٣,٣% يليهم الأطفال من الجنسية البرماوية بنسبة ١٩%، وتشكل عمالة الأطفال في المصانع نسبة ٧,٥% من عينة الدراسة معظمهم من الأطفال السوريين بنسبة ٢٦,٧% يليهم الأطفال التشاديين والبرماويين بنسبة ٢٠%. أما نسبة ٢,٥% من عينة الدراسة يعملون حمالين، وفي المغاسل يعمل ٥,٢% من عينة الدراسة خادمتين في المنازل كلهم من الجنسية الإثيوبية.

يلاحظ أن الأطفال السعوديين يشكلون فقط نسبة ٥% من الأطفال العاملين وتتركز أعمالهم في مجالات البيع الموسمي (خلال الإجازات والعطل الرسمية) بنسبة ٥٧,١%، والرعي بنسبة ١٦,٧% والباعة الجائلون بنسبة ١٤,٣%، والنسبة الباقية موزعة على العمل في المطاعم والمحلات.

ومن هذا المنطلق، تتفق نتائج الدراسة الميدانية مع دراسات عديدة أشارت إلى تأثير متغير الجنسية في طبيعة ونوعية العمل، حيث شكل الأطفال غير السعوديين النسبة الأكبر بين العاملين بصفة دائمة، بينما بلغت نسبة ضئيلة لغير السعوديين في العمالة المؤقتة (راجع: البكر، ٢٠٠٠، مرسى، ١٩٨٩) فغالباً ما تعاني الأسر غير السعودية من صعوبات اقتصادية وعوائق تعليمية، خاصة إذا كانت إقامتهم غير قانونية، ولذا تدفع أطفالها إلى العمل، كما يظهر تأثير عامل الجنسية على عامل الجنس، فالأسر غير السعودية لا ترى حرجاً في عمل بناتها بعكس الأسر السعودية، لذا فإن نسبة البنات العاملات من أفراد العينة كانت جميعها لأسر

غير سعودية، في حين اختلفت نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج دراسة (الرميح ٢٠١١) التي أشارت إلى أن ٨٩% من الأطفال العاملين هم من السعوديين.

(د) عدد ساعات العمل:

جدول رقم (١٣)

عدد ساعات العمل بين أفراد العينة:

عدد ساعات العمل	ك	%
٧-٥ ساعات	١٤٨	٧٤
١٠-٧ ساعات	٣٧	١٨,٥
أكثر من ١٠ ساعات	١٥	٧,٥
الإجمالي	٢٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٤)

مستوى التعليم الطفل والدافع إلى العمل:

الإجمالي	لا يوجد من يعولني		الوفاء باحتياجاتي		غير مهتم بالتعليم		عدم القدرة على التعليم		مساعدة ودعم الأسرة		دافع للعمل
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٢٠	٤٠	١	٢	٠,٥	١	٠,٥	١	٠,٥	١	١٧,٥	٣٥
٣١,٥	٦٣	-	-	٢,٥	٥	٢	٤	٣	٦	٢٤	٤٨
٢٤	٤٨	-	-	١,٥	٣	٠,٥	١	١,٥	٣	٢٠,٥	٤١
٢٢	٤٤	-	-	٥,٥	١١	٢	٤	١,٥	٣	١٣	٢٦
٢,٥	٥	٠,٥	١	-	-	-	-	-	-	٢	٤
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
%١٠٠	٢٠٠	١,٥	٣	١٠	٢٠	٥	١٠	٦,٥	١٣	٧٧	١٥٤

يتراوح عدد أفرادها بين ٧ إلى ١٠ أفراد؛ بما يعجز الأب عن الوفاء باحتياجات الأسرة، في حين أن ١٠% من عينة الدراسة أكدوا اتجاههم للعمل المبكر بهدف توفير الاحتياجات الأساسية الخاصة وغالبيتهم من السعوديين، حيث يدرس منهم أكثر من ٥٠% في المرحلة المتوسطة، وتشير ٦,٥% من عينة الدراسة أن انخراطهم في العمل المبكر نتيجة عدم قدرتهم على مواصلة التعليم،

تشير بيانات الجدول رقم (١٤) أن أكثر من ٧٧ من عينة الدراسة بمستوياتهم التعليمية المختلفة اتجهوا إلى العمل المبكر بهدف دعم ومساعدة الأسرة، ويرتبط ذلك بثقافة الأسر الفقيرة التي تشجع أبناءها على الانخراط المبكر في سوق العمل لمعاونة الأب على سد احتياجات الأسرة؛ حيث تشير ثقافة الفقر إلى المعتقدات والأفكار وقواعد السلوك التي صاحبت الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، أو نتجت عنه، خاصة وأن معظم أسر عينة الدراسة

وأن ٥% فقط من عينة الدراسة رأوا عدم رغبتهم في مواصلة التعليم؛ كان الدافع الأساسي لانخراطهم في سوق العمل مبكراً.

ورغم أن معظم عينة الدراسة رأت أن الدافع الحقيقي للعمل المبكر هو مساعدة الأسرة، إلا أن هناك تناقضاً مع أوجه الإنفاق التي أشار إليها الأطفال العاملين طبقاً لبيانات الجدول رقم (١٥). وهذه النتيجة تتلاقى كثيراً مع ما خلصت إليه دراسة (آل ناجي، ٢٠٠٦) التي أشارت إلى أن من أهم العوامل التي أدت بالأطفال إلى العمل: العوامل الاقتصادية، تلبية عوامل أخرى، مثل: قضاء وقت الفراغ، والمحاكاة، والفشل في الدراسة وضغوط الأسرة.

جدول رقم (١٥)

أوجه إنفاق دخل الطفل العامل بعينة الدراسة:

أوجه الإنفاق	ك	%
شراء ملابس	٥٦	٣٦,٤
شراء مأكولات	٥٥	٣٥,٨
شراء حلوى	١	٠,٦
وسائل ترفيه	١٤	٩,١
شراء سيجار	٧	٤,٥
مساعدة الأهل	٢١	١٣,٦
الإجمالي	١٥٤	%١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (١٥) أن نحو ٣٥,٨% من عينة الدراسة أنهم ينفقون أجرهم في شراء المأكولات، في حين أن حوالي ٣٦,٤% منهم ينفقون أجرهم في شراء الملابس، و٩,١% من أفراد العينة ينفقون الجزء الأكبر في الترفيه، أي أن نسبة ٨١,٣% من عينة الدراسة ينفقون أجرهم في رعاية أنفسهم من أكل وملبس وترفيه، في حين أن نحو ١٣,٦% يساعدون الأهل ولعل هذه المعلومة تؤكد على مآذره الأطفال في الجدول السابق رقم (١٤) بأن الدافع الرئيس للعمل لدى الغالبية العظمى منهم هي مساعدة الأسرة وجاءت إلى جانبها الاتفاق على انفسهم، وهذا ما يؤكد إعادة إنتاج ثقافة الفقر والتي تفرض على الفقراء إنفاق الجزء الأكبر من الدخل على متطلباتهم الشخصية دون الاهتمام بالتخطيط للمستقبل، حيث يستسلمون للفقر ولا يملكون الرغبة أو الإرادة أو الحوافز الكافية للخروج من حالة الفقر، ومن ثم فإن أهداف التقدم والأمن الاقتصادي ليست على جدول أعمالهم أو أولوياتهم، بل إنهم مسرفون ولا يهتمون إلا بالاستهلاك وبالمتع الوقتية ولا يعملون للمستقبل حساباً (وفقاً لنظرية ثقافة الفقر).

(و) المخاطر التي يتعرض لها الطفل العامل:

تشير كافة الأدبان السأوية، وكافة القوانين الإلهية والبشرية، إلى حق الطفل في التربية الدينية والحلقية والجمالية بالأسلوب المناسب، ومن حقوق الأطفال علينا أن نقيمهم من الأضرار التي يتعرضون لها: كأضرار البيئة غير الصالحة أو العمل المبكر أو سوء الاستغلال وحق الحياة الهادئة النظيفة، إلا أن سوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية يفرض على الأطفال ظروف قاسية وبيئات ملوثة طبيعياً واجتماعياً، وتؤكد العديد من الدراسات على أن الأطفال الذين يعملون في سن مبكر يعانون من عدم النمو الجسدي؛ بسبب المخاطر التي يتعرضون لها في عملهم مثل حمل أشياء أثقل من طاقتهم وخطر السقوط من أماكن شاهقة، والتعرض للجروح والإصابات واستنشاق الغازات السامة، فضلاً عن التعرض لأشكال متعددة من الإساءة: كالإساءة البدنية والإساءة النفسية والإساءة الجنسية، والإساءة اللغوية، والحرمان والإهمال (برنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

١- المخاطر الجسدية:

جدول رقم (١٦)

طبيعة الإصابة الجسدية التي يتعرض لها الطفل العامل:

طبيعة الإصابة	ك	%
كسر في العظام	٩	٢١,٤
جرح عميق	٢٤	٥٧,١
عاهة مستديمة	١	٢,٤
حرق	٨	١٩
الإجمالي	٤٢	%١٠٠

من خلال بيانات الجدول رقم (١٦) يتبين أن ٢١% من عينة الدراسة أصيبوا خلال عملهم، وتراوحت الإصابة بين كسر في العظام وجروح عميقة، وحروق، وكانت النسبة الغالبة منهم أصيبت بجروح عميقة بنسبة ٥٧,١% وغالباً ما تترك هذه الجروح آثاراً في جسد الطفل؛ وخاصة الوجه، يليها كسور في عظام الأطفال بنسبة ٢١,٤%، وغالباً ما يسبب مجزاً جزئياً أو كلياً مع الإهمال في العلاج وعدم المتابعة الطبية، في حين أصيب ١٩% من العينة بحروق مختلفة خاصة وأن ٢٥% من عينة الدراسة يعملون في ورش للسيارات وورش للحداة، مما يعرض الطفل للكثير من الإصابات، وأصيب بعاهة مستديمة حوالي ٢,٤% من العينة، وهذا ما يتفق مع دراسة (عبد الله، ٢٠١٣) التي أكدت على أن المخاطر الصحيحة هي أبرز ما يواجهه الأطفال العاملين، تليها

ورقابة الأسرة، نظراً لضعفهم وصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية، فضلاً عن استغلالهم في كثير من الأعمال المشبوهة (الأمم المتحدة، ٢٠١٣: ٧).

جدول رقم (١٧)

تعرض الأطفال العاملين لمضايقات جنسية:

التعرض لمضايقات جنسية	ك	%
نعم	٢٧	١٣,٥
لا	١٧٣	٨٦,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول رقم (١٧) إلى أن نسبة الأطفال الذين يتعرضون للمضايقات الجنسية جاءت ١٣,٥% غالبيةهم تعرضوا لعمليات التحرش الجنسي، رغم خطورة هذه النسبة إلا أنها قابلة للزيادة، حيث إن هنالك نسبة من الأطفال لا تدرك طبيعة هذا النوع من العنف، خاصة تلك الفئة العمرية من ٧-٩ سنوات، في حين أن بعض الأطفال يتخرجون من الحديث عن المضايقات الجنسية التي تعرضوا لها.

٤- العقاب البدني والنفسي :

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن ٤٥% من عينة الدراسة يتعرضون للعقاب أثناء العمل، وجاء الخصم من الأجر أكثر أنواع العقاب بنسبة ٢٢%، في حين أن ١٣% من عينة الدراسة يتعرضون للقتل والسب، وأن ٨,٥% يتعرضون للضرب، إن تعرض الطفل للعقاب البدني والنفسي في الفترات الأولى من عمره؛ ينعكس سلباً على حالته النفسية والجسدية، وما يرتبط بها من مضاعفات مستقبلية خطيرة.

٥- أنماط الانحراف السلوكي:

تحتاج المراحل الأولى في عمر الأطفال إلى التوجيه والإرشاد من قبل الوالدين، كما تحتاج إلى بيئة اجتماعية ونفسية تحرص على مساعدة الأطفال والتأكيد على السلوكيات الإيجابية الصحيحة، والتحذير من السلوكيات الخاطئة والتي تنعكس سلباً على البنية الاجتماعية والنفسية للأطفال، كما تؤثر على الكيان الاجتماعي لهم، إلا أن خروج الأطفال للعمل المبكر وحرمانهم من البيئة الأسرية الطبيعية والتعرض للعديد من المواقف التي تنعكس سلباً على سلوكياتهم وأدائهم الاجتماعي، وقد أشارت الدراسة الميدانية إلى انتشار بعض السلوكيات الانحرافية من الأطفال العاملين يوضحها الجدول الآتي.

الآثار النفسية ثم الاجتماعية (عبد الله، ٢٠١٣: ١٩٦)، كما أشارت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠٠١) إلى أن تعرض الطفل العامل للحرارة الشديدة في بعض الصناعات كصناعة الحديد والصلب والزجاج والسبائك؛ ينج عنها إصابة الأطفال بالالتهابات الجلدية والحروق وقرح العين وغيره من الأمراض الخطيرة التي تهدد حياة ومستقبل الأطفال (عبد الفتاح، ٢٠٠١: ٩٢).

٢- المخاطر النفسية:

كشفت الدراسة أن الأطفال العاملين يتعرضون لأنواع كثيرة من العنف المادي، فضلاً عن العنف الرمزي الذي يمارس ضد هم أثناء العمل. وهذا يحدث غالباً بين الفئات الاجتماعية المهشمة في نسق من تدفق الإشارات والدلالات والرموز السلبية التي تستلب حاضر الطفل ومستقبله، دون أن تأخذ هذه المعاني والرموز صورة واضحة صريحة بشحتها العدوانية، وهو ما ينعكس في كثير من المشاكل النفسية التي تحدث نتيجة عمل الأطفال ومن أهمها القلق والاكنتاب والخوف؛ نتيجة الإحساس بالقسوة والاستغلال، وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط ترفيهي كما أن الحرمان من التعليم يلعب دوراً كبيراً في تعميق إحساسهم بالتهجر الاجتماعي، وانعدام العدالة الاجتماعية بينهم وبين من يماثلونهم في العمر، مما يدفعهم إلى الانحراف والجونح (نور الدين، ٢٠٠١: ٢٢).

وهذا ما اتفقت معه دراسة (الديب، ٢٠٠٤) التي أشارت إلى أن هناك مخاطر نفسية وأخلاقية تواجه هؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى غياب الحماية التشريعية (الديب، ٢٠٠٤)، فضلاً عن العديد من المشاكل النفسية الأخرى (نزار، ٢٠٠١)، مثل: تبدل الإحساس وانعدام العاطفة، وعدم الثقة بالآخرين. غير أن تلك النتائج التي خلصت إليها الدراسة الراهنة وبعض الدراسات السابقة تختلف مع نتائج دراسة (آل ناجي) والتي أشارت إلى أن العمل لا يمثل خطورة على الصحة الجسمية للأطفال العاملين، وأن الأطفال العاملين يعملون برغبتهم، وانهم منسجمين مع العمل.

٣- المخاطر الجنسية :

تنص المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها كل دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصومال، بالتزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الملائمة لضمان حماية الطفل، وتنص المادة التاسعة عشر من الاتفاقية أيضاً على التزام الدول بحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية، وإساءة الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية، ويوضح البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء، ويشير الواقع الاجتماعي إلى وجود تهاون في تطبيق تلك القرارات والاتفاقيات، حيث يتعرض الأطفال للعديد من أشكال العنف والاستغلال الجنسي، وخاصة الأطفال العاملين بعيداً عن متابعة

والحفاظ على حقوقهم على الرغم من أهميتها إلا أن القوانين والقرارات مازلت لم تفعل بالشكل المأمول .

تعرض الأطفال العاملين لأنماط من السلوك الانحرافي:

جدول رقم (١٩)

الجهات الرقابية لعمل الأطفال:

الجهات الرقابية	ك	%
الشرطة	٣٥	٢٣,٦
البلدية	١٠٥	٧١
المنظمات الحقوقية	١	٠,٧
الجوازات	٧	٤,٧
الإجمالي	١٤٨	%١٠٠

يتبين من الجدول رقم (١٩) إلى أن الأطفال العاملين أكدوا أنّ البلدية هي أكثر الجهات مروراً عليهم بنسبة ٧١% ، يليها الجهات الأمنية بنسبة ٢٨,٣%، في حين أشارت حالة واحدة فقط بنسبة ٠,٧% إلى مرور المنظمات الحقوقية، بما يؤكد وجود قصور لتلك الجهات في أداء واجباتها تجاه الأطفال وحمايتهم من الاستغلال في الأعمال المختلفة، بالإضافة إلى الأطفال العاملين كخدم في المنازل في ظل ظروف شديدة القسوة، ويقومون بأعمال شاقة تفوق قدراتهم الجسدية والنفسية، أولئك الأطفال معزولون عن كافة الأجهزة الرقابية والحقوقية، وانعزالهم عن المجتمع، فضلاً عن اغترابهم عن طبيعتهم الطفولية، حيث اعتبرت منظمة العمل الدولية أن عمل الأطفال كخدم في المنازل أسوأ أشكال عمالة الأطفال، حيث تقوم البنات بصورة رئيسة بالخدمة المنزلية التي تعتبر واحدة من المهن التي يمكن أن تسبب في مشاكل تكيف نفسي واجتماعي خطيرة، فهؤلاء الأطفال العاملون يعيشون عادة بعيداً عن منازلهم وقد يعملون عادة ساعات طويلة، في كثير من الأحيان في عزلة تامة عن أسرهم وأصدقائهم، وقد ذكر تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) في عام ١٩٨٧ أن الضغط النفسي، والإصابة بالشيخوخة قبل الأوان، والاكنتاب، وانخفاض الإحساس باحترام الذات، هي أعراض شائعة بين الخدم صغار السن (WHO,1987;31).

ولاشك، وفقاً لما أشارت إليه دراسة (عيطاني) (Itani,2009) أن أرباب العمل يفضلون توظيف الأطفال لانخفاض أجورهم، وسهولة السيطرة عليهم، ولتنفيذهم لأوامرهم مقارنة بالبالغين (Nadia,2009).

أنماط السلوك الانحرافي	ك	%
المشاجرات والعنف	١٩	٥٢,٧
التدخين	١١	٣٠,٥
تناول الحبوب	٤	١١,١
شرب المخدرات	٢	٥,٥
المجموع	٣٦	%١٠٠

يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن نسبة الأطفال العاملين والذين يمارسون بعض أنماط السلوكيات الانحرافية يمثل ١٨% من إجمالي عينة الأطفال، وتتحصر أنماط السلوكيات الانحرافية لديهم في المشاجرات والعنف بنسبة ٥٢,٧% ، يليها التدخين بنسبة ٣٠,٥%، ويأتي في المرتبة الثالثة تناول الحبوب بنسبة ١١,١%، في حين أن شرب المخدرات مثل ٥,٥% من عينة الأطفال المنحرفين، فضلاً عن انتشار بعض أنماط السلوكيات الانحرافية الأخرى غير المنظورة، نتيجة الكبت والضغط والانتهاكات التي يتعرضون لها، وهذه النسبة معرضة للزيادة فالكثير منهم لا يعطي معلومات حول قيامه بهذا السلوك.

(ز) دور الجهات الحقوقية في حماية حقوق الاطفال العاملين:

تعد الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الأساسي في المملكة العربية السعودية، وعليه فإن كل ما ينطلق من الشريعة هو دستور عمل للدولة السعودية، وفي إطار حقوق الطفل: نصت المادة رقم ٢٨ من ميثاق حقوق الطفل في الإسلام على حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أي عمل ينطوي على خطورة، أو يعوقه عن التنظيم في مراحل التعليم الأساسي، أو يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي أو الديني أو المعنوي أو الاجتماعي، ويدخل في ذلك تحديد حد أدنى لسن التحاق الأطفال بالأعمال المختلفة ، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه ، وهذا ما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية ، وعرضنا له في الجزء النظري من هذه الدراسة .

وعلى صعيد الواقع الاجتماعي تشير الدلالات إلى امتحان حقوق الأطفال العاملين، وسوء معاملتهم، سواء من قبل الأسر القائمة برعايتهم عن جمل ضرورة توفير سبل الراحة والأمان للأطفال، أو من قبل الحقوقيين القائمين على مراقبة تحقيق تلك القرارات والقوانين وتؤكد الدراسة الميدانية على أن حماية الأطفال

حادي عشر- نتائج الدراسة:

٧- أن الغالبية من الأطفال العاملين في مجتمع الدراسة تسربوا من التعليم بمراحله المختلفة، وذلك بنسبة تجاوزت ٥١,٥%، ويرتبط هذا التسرب بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الأطفال العاملين، كما أن نسبة منهم لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم .

٨- تعكس الخصائص الاجتماعية لأسرة الطفل العامل تديناً ملحوظاً في خصائصهم التعليمية والثقافية، حيث إن ٥٠% من أمهات الأطفال العاملين أميات، و٣٤% من آباء عينة الدراسة من الأميين، وانعكست تلك الخصائص المتدنية على إدارة تلك الأسر لحياتها المعيشية، ومن ثم الزج بأطفالها نحو سوق العمل دون الاكتراث للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والصحية، هذا فضلاً عن كبر حجم الأسرة وكثرة الإنجاب، كما أن ٤٩% منهم يعيشون في سكن عشوائي، وجلّ هذه الخصائص الاجتماعية تدفع بالأطفال نحو العمل المبكر، كما كشفت الدراسة وفقاً لمعامل ارتباط (بيرسون) علاقة عكسية بين تعلم الأب والأم، واتجاه الأطفال للخروج للعمل.

٩- كشفت الدراسة عن أن ٥٢,٥% من أفراد العينة ينتمون لأسر تحصل على أقل من ٣٠٠٠ ريال سعودي، وهذه الفئة من الأطفال تتجه نحو الأعمال الشاقة والأكثر خطورة، مثل: ورش السيارات، والنجارة، والحدادة، وهذه الفئة من الأطفال ينخفض تمثيلها في هذه الأعمال، مع ارتفاع دخل الأسرة الشهري.

١٠- تواجه الأطفال العاملين صعوبات ومخاطر عدة أثناء عملهم، كالاتجاه إلى التدخين، والتحرش والأذى، والعنف المادي والمعنوي، فضلاً عن الأضرار الاجتماعية والنفسية التي تلازمهم طول حياتهم.

١١- هناك ارتباط طردي بين استقرار معظم الأطفال في عملهم، وبين تقاضيم أجرهم بأنفسهم؛ فالطفل الذي يتقاضى راتبه بنفسه، وينفقه على الاحتياجات الشخصية، يكون له الأثر الإيجابي على تقبل الطفل للعمل ورغبته بالاستمرار فيه، خاصة مع عجز الأسرة في توفير احتياجاته الأساسية.

١٢- تؤكد الدراسة الميدانية على أن إعادة إنتاج ثقافة الفقر والتي تفرض على الفقراء إفتاق الجزء الأكبر من الدخل على متطلباتهم الشخصية دون الاهتمام بالتخطيط للمستقبل؛ حيث يستسلمون للفقر ولا يملكون الرغبة أو الإرادة أو الحوافز الكافية للخروج من حالة الفقر،

١- إن ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع السعودي مرتبطة بالأطفال غير السعوديين من أبناء المقيمين و المحليي نظام الإقامة، ومن ثم تُعد الهجرة غير الشرعية أحد العوامل المهمة التي تدفع بالأطفال للعمل في محن وحرف وأعمال هامشية بعيدة عن رقابة الأجهزة الأمنية.

٢- كشفت نتائج الدراسة عن تركيز الأطفال العاملين في مجتمع الدراسة في جنسيات مختلفة، حيث جاءت الجنسيات الثلاثة الأولى على التوالي: اليمنية والأفغانية والصومالية بنسبة ١٨%، ١٤%، ٩,٥%، وشكلت نسبة الأطفال غير السعوديين ٩٥% من إجمالي عينة الدراسة، وهذا التمثيل يعكس المخالفة الواضحة لنظام الإقامة، في المقابل كشفت نتائج الدراسة انحسار لعمالة الأطفال في الأسرة السعودية والتي لم تتجاوز تمثيلها في عينة الدراسة ٥% من مجتمع الدراسة.

٣- يشكل الفقر والاحتياج الاقتصادي العامل الرئيس الذي يدفع الأطفال إلى العمل بصفة دائمة لمساعدة أسرهم المعيشية.

٤- تعكس الخصائص الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين تديناً شديداً في مستوى دخولهم الشهرية؛ حيث إن أكثر من ٣٥% من أفراد العينة لم يتجاوز دخل أسرهم ٣٠٠٠ ريال سعودي، وهو ما يعكس الدافع الأول والرئيس للخروج المبكر للأطفال لسوق العمل والذي مثل ٧٧% من الأطفال يعملون بدافع مساعدة ودعم الأسرة.

٥- ارتفاع أعداد الأطفال العاملين بارتفاع أعمارهم، حيث كشفت الدراسة عن أن ٥٨% من الأطفال العاملين ما بين ١٣-١٦ عاماً، وهذه النتيجة ترتبط بصورة أو بأخرى بطبيعة العمل الذي يمارسه الطفل، والذي يتجلى بصورة أساسية في أعمال شاقة.

٦- أن ٩١,٥% من الأطفال العاملين في مجتمع الدراسة من الذكور، ويعود ذلك لانحسار عمل الإناث في المنازل كخدمات، وهو ما يصعب رصد وتحديد حجمه في المجتمع السعودي؛ كونه عمالاً مخالفاً لنظام الإقامة الرسمية، حيث وجدت الدراسة إن ٣٣% من عينة الدراسة من الأطفال المقيمين إقامة غير نظامية، وغالبيتهم دخلوا إلى المملكة العربية السعودية بطرق غير شرعية.

ومن ثم فإن أهداف التقدم والأمن الاقتصادي ليست على جدول أعمالهم أو أولوياتهم، بل إنهم مسرفون ولا يهتمون إلا بالاستهلاك، وبالمتع الوقتية، ولا يحسبون للمستقبل حساباً .

١٣- تشير الدراسة الميدانية إلى امتحان حقوق الأطفال العاملين وسوء معاملتهم؛ سواء من قبل الأسر القائمة برعايتهم عن جهل بضرورة توفير سبل الراحة والأمان للأطفال، أو من قبل الحقوقيين القائمين على مراقبة تحقيق تلك القرارات والقوانين، وتؤكد الدراسة الميدانية على أن حماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم لا تتعدى القوانين والقرارات الإدارية، وإن هناك قصوراً في دور الجهات المعنية (الحقوقية والأمنية) إزاء الوقاية؛ ومكافحة لظاهرة عمالة الأطفال .

١٤- أوضحت الدراسة الميدانية أن الأطفال العاملين يتعرضون للعقاب أثناء العمل، ويمثل في: الضرب، والحصم من الأجر، كما يتعرضون للقتل والسب، وأن ٨,٥% يتعرضون للضرب، كما أكدت الدراسة الميدانية تعدد أنماط السلوكيات الانحرافية وتمثل في المشاجرات والعنف وتناول الحبوب المخدرة والتدخين.

ثاني عشر - توصيات الدراسة:

١- ضرورة تفعيل دور الجهات ذات العلاقة لتعزيز سبل الرقابة والمتابعة المستمرة على المؤسسات والمواقع التي من المتوقع أن يُسمح للأطفال بالعمل بها، وذلك من خلال تصميم برامج رقابية خصيصاً لهذا الغرض، مع توفير الرعاية الطبية والنفسية للأطفال العاملين .

٢- دعم وتشجيع قطاعات العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني؛ لعمل المشروعات الإنتاجية؛ خاصة المشروعات الأسرية الصغيرة التي تستهدف أسر الأطفال العاملين وإعطاء الأولوية في الاهتمام للأسر الفقيرة والمفككة المحرومة من احتياجاتها الأساسية.

٣- تفعيل دور المؤسسات الرقابية والحقوقية في تطبيق القوانين والانظمة السعودية والاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إلى جانب تشديد العقوبة على صاحب العمل المخالف لأحكام القانون في هذا الشأن.

٤- نشر الوعي وتنمية الثقافة القانونية ذات العلاقة بعمل الأطفال في سن مبكرة لدى أسر الأطفال العاملين، وتوضيح المخاطر والأضرار التي قد تلحق بهم وذلك من

خلال وسائل الاتصال الجماهيري خاصة المرئية و المسموعة.

٥- تخصيص قاعدة بيانات؛ تتوافر بها المعلومات والإحصائيات الخاصة بعمل الأطفال وتطبيق منهجية علمية لجمع البيانات الإحصائية وتحديثها وتطويرها بشكل دوري؛ يفيد الباحثين والمؤسسات المعنية في هذا الصدد.

٦- تقترح الدراسة بعض الموضوعات البحثية الجديرة بالاهتمام في المستقبل، ولاسيما الخطورة الاجتماعية والاقتصادية والجنايئة لعمالة الأطفال المقيمين إقامة غير نظامية في المملكة العربية السعودية، كذلك دراسة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وعمل الأطفال وانعكاساتها على أمن مجتمعات الخليج العربي عموماً وأمن المجتمع السعودي على وجه الخصوص.

و دراسة أنماط استغلال الأطفال في المجتمع السعودي .

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

١. أبو حوسنة، موسى (٢٠٠٢) ظاهرة عمالة الأطفال في مدينة عمان: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين في مدينة عمان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٢٩، العدد الثالث، الأردن.

٢. إسماعيل، محمد زكي (١٩٨٢) الأنتروبولوجيا والفكر الإنساني، شركة مكنتات عكاظ للنشر والتوزيع، جدة.

٣. إمام، سحر عبد الستار (٢٠١٤) ظاهرة عمالة الأطفال في مصر في ضوء قانون مكافحة الاتجار في البشر، كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

٤. الباز، شهيدة (١٩٩٤) وضع مشاكل الطفل في مجال الأطفال في ظروف صعبة، مجلة ثقافة الطفل، الهيئة العامة لتصور الثقافة، القاهرة.

٥. البكر، فوزية بكر راشد (٢٠٠٠) أثر العمالة المنزلية على التنشئة الاجتماعية للطفل السعودي، نادي طويق في علة بالزلفي، العدد العاشر، السعودية.

٦. البناء، درية السيد (٢٠٠٩) دراسة تحليلية تربوية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، المجلد ٦٩، جامعة المنصورة.
٧. البهنساوي، أحمد علي سليم (٢٠١٠) محمد عبد العزيز عبد الحميد، استراتيجيات وآليات تطوير المناطق العشوائية بالمملكة العربية السعودية، كلية الهندسة، جامعة الأزهر.
٨. الجوهري وآخرون، محمد (١٩٩١) الطفل والتنشئة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٩. الحربي، خالد بن سليم (٢٠١١) تسول الأطفال أسبابه وخصائص ممارسيه، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ٢٠، العدد ٧٧، الإمارات العربية المتحدة.
١٠. الحريري، محمد فتحي راشد (٢٠٠١) عمالة الأطفال في الوطن العربي، مجلة الطفولة العربية، المجلد الثاني، العدد السابع، الكويت.
١١. الحضيرى، صالح بن إبراهيم (٢٠٠٧) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافيا لعمالة الأطفال، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
١٢. الحشاش، مصطفى (٢٠١٤) علم الاجتماع ومدارسه، الجزء الأول، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.
١٣. الخوالدة، تيسير محمد (٢٠١٢) الأسباب التربوية والاجتماعية والاقتصادية لعمالة الأطفال في الأردن والآثار السلبية الناجمة عنها، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، مجلد ٤، العدد الثاني، السعودية.
١٤. الديب، ثروت علي (٢٠٠٤) المخاطر البيئية وحماية حقوق الطفل دراسة اجتماعية لظاهرة عمالة الأطفال في قطاع الورش، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر "الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١٥. النويبي، عبد السلام (١٩٨٨) المدخل لرعاية الطفولة، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
١٦. الرميح، يوسف أحمد (٢٠١١) العوامل المرتبطة بعمالة الأطفال في المجتمع السعودي، مجلة البحوث الأمنية، العدد ٤٨، كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.
١٧. الشهاب، محمد (٢٠٠٦) الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة إربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
١٨. الشهراني، هادي سيف (٢٠١٠) المسؤولية الجنائية عن تشغيل الأطفال في النظام السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٩. العسيري، عبد الرحمن (٢٠٠٥) تشغيل الأطفال والانحراف، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٢٠. العلي، إبراهيم (٢٠٠٥) أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٧، العدد الرابع، سوريا.
٢١. العمر، معن خليل (٢٠٠٦) معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للطباعة والنشر، الأردن.
٢٢. العيسوي، إبراهيم (١٩٩٨) التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، مكتبة كتب الاقتصاد، القاهرة.
٢٣. اللجنة الوطنية السعودية لرعاية الطفولة (١٩٩٨) تقرير المملكة العربية السعودية حول التدابير المتخذة لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل.
٢٤. المجلس الوطني لشئون الأسرة (٢٠١١) الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، الأردن.
٢٥. الأمم المتحدة، لجنة حقوق الطفل (٢٠٠٨) اتفاقية حقوق الطفل، التقرير الأول للمملكة العربية السعودية.

٢٦. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٣) الدورة الخامسة والعشرون.
٢٧. آل ناجي، محمد بن عبد الله (٢٠٠٦) ظاهرة تشغيل الأطفال واستغلالهم في المملكة العربية السعودية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الإدارة العامة لبرامج المنح، المملكة العربية السعودية.
٢٨. النجار، سلمان باقر، جمال، شكري (٢٠٠٣) عمل الأطفال: دراسة في المحددات الاجتماعية الاقتصادية لعمالة الأطفال في البحرين، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلد (٣)، العدد (١٢).
٢٩. اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٢) الأطفال الباعة والمتسولون، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكالة الشؤون الاجتماعية. الرياض.
٣٠. اليونيسيف (٢٠١٢) دراسة وطنية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية، البرنامج الوطني للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في سورية، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مارس.
٣١. باظة، آمال عبد السميع (٢٠١٣) الأطفال المعرضون للخطر في الشوارع ومقترحات لحمايتهم، مجلة الإرشاد النفسي، العدد ٣٥، القاهرة.
٣٢. بدوي، أحمد زكي (١٩٨٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة كنعان، بيروت.
٣٣. بدوي، منير محمود (١٩٧٧) مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، يوليو، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
٣٤. برنامج الأمم المتحدة (٢٠٠٧) برنامج الأغذية العالمي، تقييم سريع: تحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال في بني سويف وأسيوط وسوهاج والبحر الأحمر، مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال من خلال التعليم في مصر، مايو.
٣٥. بن ردة الله، عبد المحسن (٢٠١١) نظريات علم الاجتماع: دراسة نقدية، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٤، المجلد الأول، كلية الآداب، جامعة طنطا.
٣٦. تباشيف، نيقولا (١٩٧٨) نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة.
٣٧. حافظ، أساء حسين (١٩٩٥) مواجهة مشكلة عمالة الأطفال من منظور إعلامي: دراسة تطبيقية، المؤتمر السنوي الثالث: الطفل المصري بين الخطر والإدمان، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
٣٨. حطابي، صادق (٢٠١٥) عمالة الأطفال كانعكاس للمناخ الاجتماعي المدرس في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية بولاية تبسة، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد ٣١، مؤسسة كوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
٣٩. دياوغلو، ملتم (٢٠٠٩) الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية، نتائج مسح عمالة الأطفال، الأردن.
٤٠. رزق الله، سلمى (٢٠١٥) واقع عمالة الأطفال في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
٤١. رمزي، ناهد (١٩٩٨) ظاهرة عمالة الأطفال في الدول العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
٤٢. سلجان، سامية الباقر محمد (٢٠١١) الأطفال بين العمالة وتحقيق العدالة: دراسة استطلاعية بمحليتي الدامر وعطبرة ولايدة نهر النيل السودان، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، مجلد ١٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٤٣. سوسان، لايبكا (٢٠٠٣) معجم الماركسية النقدي، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
٤٤. شتا، السيد علي (١٩٩٣) نظريات علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٤٥. شحاتة، عصام محمود (٢٠١٠) التدخل المهني للمنظم الاجتماعي لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال: دراسة مطبقة على الأطفال العاملين بورش السيارات بمدينة سوهاج، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٢٩، المجلد الخامس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٤٦. شهرزاد، بولحية (٢٠١٣) رؤية بيسيكوسوسيولوجية لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد ٢٧، مؤسسة كوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
٤٧. عاوز، عادل (١٩٩٢) نحو سياسة متكاملة لعلاج ظاهرة عمالة الأطفال في مكون الطفولة والأمومة، المجلة القومية للأمومة والطفولة، القاهرة.
٤٨. عبد الباسط، رفعت (١٩٩٥) عمل الأطفال بين الأمن المفقود والتنمية المشوهة المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٤٩. عبد الجواد، مصطفى خلف (٢٠٠٢) قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٥٠. عبد الجواد، ليلي (١٩٩٥) عمل الأطفال في ظروف صعبة تصورات مستقبلية، المؤتمر السنوي الثالث الطفل المصري بين الخطر والأمان، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس.
٥١. عبد العال، منال محمد محمود (١٩٩٧) التحليل السوسولوجي لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٥٢. عبد العزيز، محسن العرقان وإلهامي (١٩٩٢) المنايرة لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة مقدمة في مؤتمر آفاق القرن الحادي والعشرين، المركز القومي للبحوث والجناحية، القاهرة.
٥٣. عبد الفتاح، أماني (٢٠٠١) عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، عالم الكتب، القاهرة.
٥٤. عبد الله، قسمة (٢٠١٣) عمالة الأطفال في السودان: عواملها والآثار المترتبة عليها، مجلة دراسات مجتمعية، العدد العاشر، مركز دراسات المجتمع، السودان.
٥٥. عشاري، خليل (٢٠٠٦) الأطفال في وضعيات الاتجار: التعريف والمعايير الدولية والأطر البرنامجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
٥٦. فريدمان، جورج، نافيل، بيار (١٩٨٥) رسالة في سوسولوجيا العمل، ترجمة بولاند عمانويل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
٥٧. فوزي، علاوة (٢٠٠٥) مساهمة في دراسة الأسباب السوسيواقتصادية لظاهرة عمل الأطفال: دراسة ميدانية على أطفال عاملين بمدينة باتنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر.
٥٨. قاموس أوكسفورد الحديث (٢٠٠٦) مطبعة جامعة أوكسفورد، الطبعة الثانية.
٥٩. كرداشة، منير (٢٠١٤) محددات عمالة الأطفال في المجتمع الأردني: دراسة كمية تحليلية، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، مجلد ٧، العدد الثالث، الأردن.
٦٠. محافظة، سامح (٢٠١١) عمل الأطفال: دراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفال في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد ١١ العدد الثاني، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
٦١. محمد، كمال الدين مختار أحمد (٢٠١٣) ظاهرة عمالة الأطفال في السودان: عواملها والآثار المترتبة عليها، مجلة دراسات مجتمعية، العدد العاشر، مركز دراسات المجتمع، السودان.
٦٢. محمود، إيمان عبد الوهاب (٢٠١٠) المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالضغوط الناشئة عن عمالة الأطفال بالمجال الزراعي، مجلة دراسات عربية في علم النفس، المجلد ٩، العدد الثالث، القاهرة.

3. Edmonds, Eric, V. (2007) Child labor, The Institute for the study of labor (IZA), Discussion Paper No. 2606, Bonne, Germany.
4. Edmonds, Erick; Nina Pavcnik (2005) Child labor in the global economic, The journal of economic perspective, 19 (1).
5. Gumus, SevtapGuler ; and Gary Wingenbach (2015) The Child Labor Problem in Turkish Agriculture: What Can We Do?, Social Indicators Research, ISSN: 0303-8300 (Print) 1573-0921 .
6. Huisman, J., and Smits, J.(2009) Effects of household and district-level factors on primary school enrollment in 30 developing countries, World Development, 37(1).
7. Hesnokova, Tatyana, and Vaithianathan Rhema (2008) Lucky Last? Intra-Sibling Allocation of Child Labor, Journal of Economic Analysis and Policy, 8(1).
8. Itani, Nadia, (2009), Child Labor in Egypt. University of Southern Denmark, Faculty of Humanities, at http://www.ddrn.dk/filer/forum/File/Child_Labor_in_Egypt.pdf. Accessed 28 Jan 2016.
9. Jha, M (2009) Child Workers in India: Context and Complexities. Human Rights Review, 10(2).
10. Khakshour, Ali ; Maryam AjilianAbbasi ,SayedJavadSeyedi; MasumehSaeidi; and GholamHasanKhodae (2015) Child Labor Facts in the Worldwide: A Review Article, International Journal of pediatrics, Article 9, 3 (1.2).
11. Lewis, Oscar, (1968), The Culture of Poverty, In Daniel P. Moyninan (ed), on Under standing poverty, New York: Basic Books.
12. Mohammed, ES1; Ewis AA; and Mahfouz EM (2014) Child labor in a
٦٣. محمود، محمد عبد الجواد (١٩٩٨) عمالة الأطفال في الوطن العربي: دراسة تحليلية، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، جامعة الدول العربية.
٦٤. مرسي، محروس سيد (١٩٨٩) أثر الخاديات الأجنبية في تربية الطفل بمدينة مكة المكرمة وجدة، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، جامعة أسيوط.
٦٥. مسلم، محمد (٢٠٠٧) مدخل إلى علم النفس العمل، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
٦٦. منظمة العمل الدولية (٢٠١٥) تعزيز فرص العمل وحماية الأشخاص، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان.
٦٧. نزار، أحمد (٢٠٠١) عمل الأطفال بقعة سوداء في ضمير الإنسانية، مجلة العالم الإسلامي، العدد ١٨٠٨، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٦٨. نسيسة، فاطمة الزهراء (٢٠١٤) عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري وعلاقتها بانخفاض المستوى الدراسي، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الخامس، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
٦٩. نور الدين، محمد عباس (٢٠٠١) تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ع ٣، م ١، القاهرة.
٧٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٤ (٢٠١٥) المملكة العربية السعودية، مايو.

المراجع الأجنبية

1. Dhooper, Surjit,(1997) Poverty Among Asian American: Theories & Approaches, Journal of Sociology & Social Welfare, 24 (1).
2. Doepke, M., and Zilibotti, F. (2009)The macroeconomics of child labor regulation,American Economic Review, 95(5).

17. Buchmann, C. (2000) Family structure, parental perceptions, and child labor in Kenya: What factors determine who is enrolled in school?, *Social Forces*, 78(4).
18. Ray, Ranjan (2000) Child labor, child schooling, and their interaction with adult labor: Empirical evidence for Peru and Pakistan, *the world economic Review*, 14(2).
19. WHO (2015) *Children at Work: Special Health Risks*, Geneva, Retrieved December 10.
20. UNICEF (2015) *Progress for Children: Beyond Averages – Learning from the MDGs*, N.11, June, United Nations Plaza, New York.
13. Parveen, Shahina (2014) Conceptual Meaning and Definition of Street Children : Worldwide, *An international Registered & Referred Sociology Monthly Journal*, 7 (11).
14. Patrinos HA, Psacharopoulos G (1997) Family size, schooling and child labor in Peru—an empirical analysis, *Journal of Population Economics*, 10 (4).
15. Basu, Kaushikk and Pham Hoang Van (1998) *The Economics of child Labor*, *The American Economic Review*, 88 (3).
16. Breen, R., and Goldthorpe, J. H. (1997) Explaining educational differentials: Towards a formal rational action theory, *Rationality and Society*, 9(3).
- rural Egyptian community: an epidemiological study,. *International Journal Public Health*, 59(4).

The Phenomenon of Child Labor in Saudi Society: A Field Study in Makah Region

Dr. Khalid Bin Saleem Al-harbi

Dept. of Social Sciences, Faculty of Arts, University of Hail

Abstract

The study aimed to reveal the reality of child labor in Saudi society and to identify the social and economic factors that have led to the emergence of this phenomenon. To achieve the goals of the study, the descriptive analytical approach has been adopted. To conduct the study, an intentional sample of 200 children working in the provinces of Makah and Jeddah has been withdrawn by using the snowballs technique. Hence, The study found several conclusions, notably that the phenomenon of child labor in Saudi society is mainly linked to children of non-Saudi residents and violators of residency system who have been estimated to be 95% of the total study sample, and that poverty is the main factor that drives children to early involvement in work. Then, it also reveals that working children are liable to a range of physical, psychological and social risks and proves that there is a deficiency of the regulatory authorities and human rights in the treatment of this phenomenon . Finally, the study recommended activating the role of the regulatory authorities and human rights to limit the growth of this phenomenon and disseminate legal and cultural awareness about child labor.

Key words: Children – Child Rights – Child Labor – Children working – labor of Childern .